الأمم المتحدة

A/77/PV.80

الجمعية العامة

الدورة السابعة والسبعون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **80**

الخميس، 22 حزيران/يونيه 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس: السيد كوروشي ..... (هنغاريا)

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

البند 121 من جدول الأعمال (*تابع*)

استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب

تقريرا الأمين العام (A/77/266 و A/77/718)

مشروع القرار (A/77/L.78)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبلغ الأعضاء بأننا، كما ورد في رسالة رئيس الجمعية العامة المؤرخة 21 حزيران/يونيه، سنبت أولا في مشروع القرار، يليه مناقشة هذا البند من جدول الأعمال.

بيان من الرئيس

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بقلب يعتصره الألم أفتتح جلستنا هذا الصباح. اسمحوا لي أن أتقدم بخالص التعازي لجميع الذين فقدوا أحباءهم في الهجوم المروع الذي وقع في أوغندا يوم السبت، كما أعرب عن مواساتي للعديد من الأسر التي تعيش حالة لا يمكن تصورها، وما زالت تجهل مصير أطفالها – هل قُتلوا أم اختطفوا. واسمحوا لي أن أكون واضحا. إن استهداف الأطفال الأبرياء في حرم مدرستهم هو أبشع الأعمال وأكثرها غدرا. إنه يبين نوايا الإرهاب الحقيقية. وهذه جريمة حرب. إن الإرهاب حريق مدمر تستعر نيرانه بالكراهية. وهو لا يعرف حدودا ويودي بحياة الآلاف من الأبرياء كل عام، ولا يستثني أحدا: أطفال المدارس والرضع والنساء الحوامل والآباء والجدات.

وأي شخص قد يقع ضحية.

وسواء كان الإرهاب محليا أو عابرا للحدود، ينبغي ألا يكون له مكان في عالم اليوم. فالإرهاب، محليا كان أو عبر وطني، يزدهر في النزاع وعدم الاستقرار والتهميش وعدم المساواة والتمييز، وانتهاكات حقوق الإنسان والخروج على القانون وسوء الإدارة. إن أسلوب معيشتنا غير المستدام لن يؤدي إلا إلى زيادة هذا الضغط في المستقبل. وعلينا أن نترقب المزيد من حالات الأزمة في جميع أنحاء العالم.

ويجب أن نسأل أنفسنا، هل ينبغي أن نستمر في التشاحن حول ما يشكل إرهابا أو تطرفا عنيفا، وأن نستغرق في التفاصيل ونبقى غافلين عن الصورة الأكبر؟ أم ينبغي لنا أن نتكاتف ونوجه كل مواردنا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، RoomAB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله؟ ما هي الخطوات الاستباقية والمرنة والمبتكرة التي يمكننا اتخاذها، سواء عبر الإنترنت أو خارجه؟ كيف يمكننا أن نجعل استجابتنا المتعددة الأطراف شاملة وجامعة وفعالة؟ كيف يمكننا التعاون لإيجاد حلول تعزز احترام حقوق الإنسان؟

إن الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب أداة فريدة تنطوي على إمكانات تحويلية حقيقية. وهي تقدم إطارا للعمل. وتحدد الأدوات المتاحة لنا. والمطلوب الآن هو الإرادة السياسية والأخلاقية للعمل معا. وأود أن أشكر حقا الميسرين المشاركين للاستعراض الثامن للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، السفير روبرت راي، ممثل كندا، والسفير طارق الأدب، ممثل تونس. لقد عملا بلا كلل للجمع بين كل الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن طريقنا المشترك للمضي قدما، وقاما بذلك على الرغم من التحديات العديدة، كما نعلم. وقد عملا على إيجاد أرضية مشتركة لتحقيق هدفنا المشترك – إيجاد عالم خال من العنف العشوائي. وأدعو الجميع للانضمام إلى توافق الآراء هذا، والتركيز على ما يوحدنا، والتفكير في عدد لا يحصى من الضحايا والناجين الكثيرين من الإرهاب الذين يعانون من آثار سلبية والذين يتطلعون من جميع أنحاء العالم إلى هذه المنظمة من أجل الأمل والعمل.

أود أن أؤكد على أملي الوطيد في أن يتمكن مساهمونا البالغ عددهم 8 بلايين نسمة من إدراك الغرض من العمل الذي نقوم به هنا معا. وأتمنى أن يفهم الناس ويدركوا جدارة المناقشات التي نجريها. وأتمنى أيضا أن يكون لديهم سبب وجيه للإقرار بالتقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء، بعد أن أمضت شهورا من العمل المكثف للحد من خطر الإرهاب في هذا العالم الهش. لنتذكر أن الأشخاص خارج خليج السلاحف قد لا يهتمون ببعض الإشارات المعقدة في القرارات الطويلة التي قد ننتجها. إنهم يريدون منا ببساطة أن نعمل معا للحد من خطر الإرهاب. ويجب أن تكون رسالتنا المشتركة إليهم وإلى العالم وإلى مرتكبي الجرائم هي أن الأمم المتحدة تقف صفا واحدا في وجه الإرهاب وأنها تمكنت من اتخاذ خطوة إلى الأمام. إن الإرهاب ليس حربا على الناس فحسب، بل هو حرب على عقولنا. لذلك يجب ألا نستسلم للانقسام الذي يجيد ممارسته. فلنتجاوز ذلك الانقسام.

نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/77/L.78. وبغية ضمان حسن سير مداولاتنا اليوم، يرجى من الوفود الراغبة في الإدلاء ببيانات شرحا للموقف أن تفعل ذلك في بيانها الذي ستدلي به في المناقشة.

وقبل أن أعطي الكلمة لشرح الموقف قبل اعتماد مشروع القرار، أود أن أذكر الوفود بأن بيانات شرح الموقف تقتصر مدتها على 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد باريهار (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): اليوم، تعي الدول الأعضاء جيدا أن الإرهاب تهديد وجودي للسلم والأمن الدوليين. إنه لا يعرف حدودا أو جنسية أو عرقا، وهو تحدٍ يجب على المجتمع الدولي أن يكافحه بصورة جماعية. وما فتئت الهند تقف في طليعة الكفاح العالمي ضد الإرهاب. والهند، كبلد كان هو نفسه ضحية للإرهاب العابر للحدود الذي ترعاه الدولة لما يقرب من ثلاثة عقود، تدرك تماما التكلفة الاجتماعية والاقتصادية والبشرية للإرهاب.

وقد عرض وزير خارجية بلدي، السيد سوبرامانيام جايشانكار، خطة عمل من ثماني نقاط لمكافحة الإرهاب عالميا أمام الدول الأعضاء خلال بيانه في 12 كانون الثاني/يناير 2021 (انظر S/2021/48، المرفق 5) في الاجتماع الوزاري بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لقرار مجلس الأمن 1373 (2001) وإنشاء لجنة مكافحة الإرهاب. والهند، بوصفها رئيسة لجنة مكافحة الإرهاب في العام الماضي، سعت جاهدة إلى إدخال مبدأين في هيكل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وفي المناقشة بشأن الإرهاب في الأمم المتحدة. واستضافت الهند اجتماعا خاصا للجنة مكافحة الإرهاب في مومباي ودلهي في تشرين الأول/أكتوبر 2022. وإعلان دلهي الذي اعتمد آنذاك وثيقة تاريخية لمعالجة مسألة مكافحة استخدام التكنولوجيات الجديدة والناشئة لأغراض إرهابية، وهي مسألة كثيرا ما تمثل أهمية حاسمة بالنسبة للعديد من الدول الأعضاء.

وفي هذا السياق، يساور وفد بلدي قلق بالغ فيما يتعلق بالتنقيح الرابع لمشروع القرار A/77/L.78، الذي عممه الميسران المشاركان

بموجب إجراء الموافقة الصامتة في 19 حزيران/يونيه. وقد أكدنا للميسرين المشاركين أن حذف إشارة وقائعية إلى إعلان دلهي، الذي اعتمده جميع أعضاء المجلس بالإجماع، أمر لا مبرر له لسببين مبدئيين. يتعلق الأول بأساس العملية. فلم تعقد أي مشاورات مع الدول الأعضاء، وحذف الميسران المشاركان الإشارة إلى وثيقة معتمدة بالإجماع من وثائق المجلس بطريقة مبهمة وغير تشاورية. ولم يبلغ الأعضاء بالأسس الموضوعية التي استُنِد إليها في حذف الإشارة إلى إعلان دلهي. وليس هناك ما يبرر ذلك.

ثانيا، أظهرت مداولات مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى لرؤساء وكالات مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء قبل بضعة أيام تأييدا واسعا لإعلان دلهي، الذي يوفر مؤشرات هامة للسياسة العامة بشأن التحديات الحرجة التي تواجه خطاب مكافحة الإرهاب اليوم. واستشهد مكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وغيرهما من الكيانات المختصة بذلك كمثال على الطريق إلى الأمام. وبالنسبة لنا الآن، فإن تجاهلها بشكل تعسفي وانتقاء واختيار وثائق معينة للمجلس مع تجاهل وثائق أخرى أمر مزعج كذلك.

وبالنظر إلى شواغلنا، كما أوجزنا اليوم، فإن وفد بلدي مضطر إلى النأي بنفسه عن مشروع القرار المتعلق بالاستعراض الثامن للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، الذي قدم لاعتماده في هذه الجلسة اليوم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الوحيد شرحا للموقف قبل اعتماد مشروع القرار.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/77/L.78، المعنون "استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب: الاستعراض الثامن".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/77/L.78؟

اعتمد مشروع القرار A/77/L.78 (القرار 298/77).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن خالص تقديري لسعادة السيد روبرت راي، الممثل الدائم لكندا لدى الأمم المتحدة، وسعادة السيد طارق الأدب، الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة، الميسرين المشاركين للمشاورات غير الرسمية، اللذين أبديا مقدرة وصبرا كبيرين في توجيه المناقشات والمفاوضات المعقدة بشأن القرار 298/77.

وقبل أن أعطي الكلمة شرحا للموقف بعد اعتماد مشروع القرار، أود أن أذكر الوفود بأن شرح الموقف تقتصر مدته على 10 دقائق وينبغي أن تدلي به الوفود من مقاعدها.

السيد بينالفير بورتال (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): لأكثر من 60 عاما، ظل الشعب الكوبي ضحية لأعمال إرهابية لا حصر لها، جرى التخطيط لها وتنظيمها، في معظمها، من أراضي الولايات المتحدة الأمريكية، بدعم وحماية وتمويل من الحكومات المتعاقبة في ذلك البلد. وبسبب تلك الأعمال، دفعت كوبا ثمنا باهظا من الأرواح البشرية والخسائر الاقتصادية، مع معاناة وأضرار لا تحصى للأسر والمتضررين والمجتمع الكوبي بشكل عام. وبسبب هذه الأفعال، توفي 478 3 شخصا وأصيب 099 2 آخرون بالعجز.

إن سلوك كوبا في مكافحة الإرهاب لا تشوبه شائبة. إذ لم تشارك قط في تنظيم أو تمويل أو تنفيذ أعمال إرهابية ضد أي بلد، ولم تستخدم أراضيها أو ستستخدمها أبدا لهذا الغرض. وهي لم تدعم قط ولن تدعم أبدا أعمال الإرهاب الدولي. وبلدنا عضو في الاتفاقيات الدولية الـ 19 المتعلقة بالإرهاب ونفذ تدابير للتصدي لتلك الآفة. وتمتثل كوبا للالتزامات التي تعهدت بها في هذا الشأن وستواصل الوفاء بها. وتم رفع التزام بلدنا بمكافحة الإرهاب إلى الوضع الدستوري في عام 2019.

وندين بشدة جميع الأعمال والأساليب والممارسات الإرهابية بجميع أشكالها ومظاهرها، أيا كان مرتكبوها، وحيثما ارتُكبت وأيا كانت دوافعها، بما فيها تلك التي تشارك فيها الدول بشكل مباشر أو غير مباشر. وندين التدابير والأعمال الانفرادية التي تتخذها حكومات معينة، مثل الولايات المتحدة، التي تدعي الحق في وضع قوائم بالبلدان كوسيلة للإكراه السياسي. وهذه الأعمال تقوض السلطة المركزية

للجمعية العامة في مكافحة الإرهاب وتعوق التعاون الدولي في هذا المجال. ونرفض بشدة إدراج كوبا في قائمة وزارة خارجية الولايات المتحدة للبلدان التي يزعم أنها ترعى الإرهاب الدولي. وهذا التصنيف افتراء ونفاق وانتهازية. ومن المعروف أن هذه التصنيفات لا أساس لها من الصحة دون سلطة أو دعم دولي، وأنها تهدف إلى تشويه سمعة البلدان ذات السيادة وإكراهها. ونحث حكومة الولايات المتحدة على إلغاء تلك التوصيفات السخيفة وغير المبررة، التي هي موضع رفض دولي واسع النطاق. وينبغي للأمم المتحدة أن تجاهر برفض هذه القوائم والشهادات الانفرادية التي يتم التلاعب بها سياسيا، والتي تتعارض مع القانون الدولي. ولا يمكن القضاء على الإرهاب إذا ساد الكيل بمكيالين والتلاعب والانتهازية السياسية والانتقائية عند التعامل معه. ومن غير المقبول أن تدان بعض الأعمال الإرهابية بينما يتم السكوت على أعمال أخرى أو التغاضي عنها أو تشجيعها أو تبريرها أو التلاعب بها من أجل تحقيق مصالح سياسية واقتصادية.

ولا يزال وفد بلدنا يساوره القلق إزاء الاستخدام غير السليم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لارتكاب أعمال إرهابية أو التحريض عليها أو تجنيد من ينفذها أو تمويلها أو التخطيط لها، انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ولا يمكن ربط الإرهاب بأي ديانة أو جنسية أو حضارة أو جماعة إثنية. ويجب أن تكون مواجهته شاملة بإجراءات مباشرة تشمل الوقاية للقضاء على أسبابه الجذرية. ونؤكد من جديد قيمة استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب والمسؤولية الرئيسية للدول عن تطبيقها بطريقة شفافة ومتوازنة عبر ركائزها الأربع. وقد شاركنا بنشاط في عملية الاستعراض السابعة للاستراتيجية بغية التوصل إلى نص متوازن يعالج مطالب وشواغل الجميع. ونؤكد مجددا التزامنا باعتماد اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي، تشمل إرهاب الدولة، وتتغلب على الثغرات القانونية والاختلافات التنظيمية القائمة. ونحث على استئناف المفاوضات المفضية إلى تلك الغاية من دون تأخير.

وأخيرا، نسلط الضوء على موقفنا الثابت المناهض للإرهاب، الذي أعربنا عنه في المنظمات الدولية والإقليمية والاستشارية التي تعد كوبا دولة عضوا فيها وتشارك فيها بنشاط، بما في ذلك حركة بلدان عدم الانحياز؛ وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ والتحالف البوليفاري لشعوب قارتنا الأمريكية – اتفاقية التجارة بين الشعوب؛ ورابطة الدول الكاريبية؛ ومجموعة الـ 77 والصين. وتلتزم كوبا التزاما راسخا بإعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، الذي اعتمد في مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقود في هافانا يومي 28 و 29 كانون الثاني/يناير 2014.

السيد شامينوف (قيرغيزستان) (*تكلم بالروسية*): أود أن أعرب عن امتناني للأمم المتحدة على تنفيذها للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. ونشكر الممثلين الدائمين لتونس وكندا على إعداد الوثائق المتعلقة بالاستعراض الثامن للاستراتيجية. ونحن ممتنون أيضا لجهودهما في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن استعراض الاستراتيجية وموافقة الجمعية العامة عليها.

وقد أيدت قيرغيزستان تأييدا تاما عمل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتنفيذ الفعال للاستراتيجية. واليوم، يشكل الإرهاب أحد أخطر التهديدات للسلام والاستقرار والأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية لكل الدول بلا استثناء. ومكافحة الإرهاب هي إحدى أولويات قيرغيزستان فيما يتعلق بضمان الأمن الوطني.

وما زلنا نتخذ التدابير اللازمة على الصعيد الوطني لمكافحة الإرهاب الدولي بفعالية. وفي هذا الصدد، تؤيد قيرغيزستان بقوة التنفيذ الفعال لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وهي وثيقة عالمية فريدة تهدف إلى تعزيز الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب. وفي الوقت نفسه، نلاحظ الحاجة إلى اتخاذ خطوات عملية، لا سيما لتعزيز قدرة الدول الأعضاء على مكافحة التهديدات الإرهابية.

وتشارك قيرغيزستان بنشاط في التدابير التي يتخذها المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب الدولي والتطرف، وتدعم هذه التدابير. ونعمل بشكل وثيق خاصة مع هياكل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ورابطة

الدول المستقلة، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي. ونشارك أيضا في المجموعة الأوروبية – الآسيوية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ونحن مقتنعون بأن مكافحة هذا التهديد يجب أن تتم تحت رعاية الأمم المتحدة. وترى قيرغيزستان أن أي تدابير تتخذ لمواجهة هذا التهديد يجب أن تتماشى مع جميع الالتزامات بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، تتقيد قيرغيزستان بشكل صارم بقرارات مجلس الأمن وتركز على الحفاظ على علاقاتها الوثيقة مع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1373 (2001) بشأن مكافحة الإرهاب.

ونشدد على أن إحدى الخطوات العملية بأكبر قدر صوب إقامة شراكات جديدة للتعاون الدولي في مكافحة الإرهاب تتمثل في عمل مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى لرؤساء أجهزة مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء، والذي يوشك على الانتهاء. ونحن مقتنعون بأن الاختتام الناجح للمؤتمر سيسمح بتوسيع نطاق التعاون العملي بين الدول الأعضاء لمكافحة الإرهاب.

وتتمثل إحدى الأولويات الرئيسية في مكافحة الإرهاب في اتخاذ خطوات وقائية. ولهذا السبب، انضمت قيرغيزستان إلى الدول الأخرى في وسط آسيا في العمل بنشاط على إعادة مواطنيها من مناطق القتال. وكما يعلم الممثلون، صنف تنظيم جماعة التوحيد والجهاد الإرهابي، في 7 آذار/مارس 2022، وبمبادرة من جمهورية قيرغيزستان ووفقا للفقرتين 2 و 4 من قرار مجلس الأمن 2610 (2021)، كمنظمة إرهابية دولية مرتبطة بتنظيم القاعدة، تشارك في تمويل الأنشطة الإرهابية والتخطيط لها والتحضير لها وتيسيرها وتنفيذها. علاوة على ذلك، في آذار/مارس 2021، نفذت حكومة قيرغيزستان، إلى جانب وكالات الأمم المتحدة، المهمة الإنسانية المعروفة باسم "ميريم"، حيث أعيد 79 طفلا، من مواطني قيرغيزستان، إلى وطنهم من العراق. وهناك العديد من الإجراءات المحددة الأهداف في الخطة لمساعدة أولئك الأطفال، بما في ذلك إعادة الإدماج وإعادة التأهيل المبكر والعودة إلى الحياة الآمنة والسلمية. وبالإضافة إلى ذلك، في شباط/فبراير، نفذت قيرغيزستان أيضا، إلى جانب شركائها، مهمة عرفت باسم "أيكول"، حيث أعيد 59 مواطنا قرغيزيا إلى جمهورية قيرغيزستان من سورية.

لا يزال الإرهاب يشكل تهديدا مباشرا خطيرا للعديد من المناطق والبلدان. ويجب أن يظل ردع الهجمات الإرهابية وتعطيلها وإحباطها وتقديم من يشتبه بأنهم مجرمون إرهابيون إلى العدالة في صميم عملنا. ويتماشى ذلك مع القانون الدولي والصكوك القانونية الدولية لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وفقا لقرارات مجلس الأمن واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وقيرغيزستان، من جانبها، مستعدة للعمل بشكل أوثق، سواء على الصعيد الثنائي أو في إطار المنظمات الإقليمية والدولية، مما سيمكننا في المستقبل من تحقيق أهداف أساسية ملموسة اتخاذ خطوات ملموسة لتعزيز تنمية ورخاء بلداننا.

السيد الهاجري (قطر): نرحب باتخاذ الجمعية العامة القرار 298/77 بشأن الاستعراض الدوري الثامن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ونشكر سعادة الممثل الدائم لتونس وسعادة الممثل الدائم لكندا على إدارة المشاورات حول نص القرار، وصولا إلى اتخاذه بتوافق الآراء، وهذا ما يدل على إجماع الدول الأعضاء على العمل يدا واحدة للتصدي لآفة الإرهاب التي تهدد الجميع. ونتطلع إلى أن يسهم القرار في تعزيز التنفيذ الفعال للاستراتيجية العالمية كإطار يحدد الأهداف المشتركة ويوجه الجهود الوطنية والدولية في هذا المجال. كما نشكر الأمين العام على تقريره تحت هذا البند من جدول الأعمال (A/77/718)، ونشيد بالجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة في مختلف المجالات لتنفيذ الاستراتيجية العالمية.

إن دولة قطر ملتزمة التزاما تاما بالتنفيذ الكامل والمتوازن للاستراتيجية العالمية، بركائزها الأربعة، وبقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، علاوة على الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي هي طرف فيها. وانطلاقا من هذا الالتزام، فإنها تواصل اتخاذ كل الخطوات اللازمة للتصدي للإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب. فعلى المستوى الوطني، يواصل بلدي تطوير التشريعات والأنظمة الوطنية

المتصلة بمكافحة الإرهاب وتمويله وغسل الأموال، وتحسين قدرات الجهات الحكومية المعنية والتنسيق بينها، وتطوير اختصاصات اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب. وقد اعتمدت العام الماضي استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الإرهاب تنطوي على التوقي والتأمين والتعقب والتعافي، في اتساق تام مع الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. وهذا إضافة إلى السياسات الوطنية الشاملة الأخرى التي تسهم في منع الإرهاب.

وإدراكا من دولة قطر للدور المحوري للأمم المتحدة في جهود مكافحة الإرهاب. فإنها تحرص على الشراكة الفاعلة معها في مختلف المجالات. ويعد بلدي أكبر مساهم لصالح مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ويقدم منحة سنوية قدرها 15 مليون دولار، وتم تجديدها حتى عام 2026، وهي تسهم في تمكين المكتب من القيام بالولاية المنوطة به، بما في ذلك في مجال تنسيق السياسات، والدعم الإداري لاتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، ودعم جهود تقييم تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، والتنظيم الناجح لمؤتمرات ومناسبات دولية وإقليمية. كما تسهم المنحة القطرية في تمويل العديد من البرامج والمشاريع والمبادرات الاستراتيجية الهامة للمكتب في مجال بناء القدرات، التي حققت إنجازات ملموسة، ومنها برامج مكافحة سفر الإرهابيين ومكافحة التهديدات الإرهابية ضد الأهداف الضعيفة، والأنظمة الذاتية والمشغلة عن بعد، وخلايا الاندماج، والتحقيقات في مكافحة الإرهاب، وأمن الأحداث الرياضية الكبرى، وتعزيز الرياضة وقيمها كأداة لمنع التطرف العنيف، ودعم ضحايا الإرهاب.

إننا نرحب بتعزيز المكتب لتواجده الميداني في عدة دول، بما يضمن تنفيذ البرامج بشكل مؤثر وفعال على مقربة من المستفيدين. وتستضيف الدوحة مكتبي برامج، هما المركز الدولي للرؤى السلوكية لمكافحة الإرهاب، الذي يعمل على جمع وتبادل الخبرات ودعم البحث في هذا المجال الناشئ، وكان آخر إنجازاته إطلاق أكاديمية الرؤى السلوكية، ومكتب البرامج المعني بالمشاركة البرلمانية في منع ومكافحة الإرهاب، الذي يعمل على تيسير وضع نماذج تشريعية لتفعيل دور البرلمانات في عدد من المجالات ذات الصلة كحقوق ضحايا الإرهاب. ونرحب بإشارة القرار الذي اتخذ اليوم إلى هذين المكتبين،

واستجابته للمشهد المتغير للإرهاب العالمي والمواكبة المستمرة للتهديد الذي تشكله التقنيات الحديثة، وكذلك استخدام الأدوات الحديثة التقنية والمعرفية. وفي هذا الصدد، نلفت إلى علم الرؤى السلوكية الذي يتيح فهما أفضل للدوافع والعوامل المؤدية إلى التطرف والإرهاب. ويسهم في بناء مرونة الأفراد والمجتمعات، ويستخدمه العديد من الجهات الحكومية والأكاديمية في سعيها لتطوير استجابات قائمة على الأدلة. ونشدد على أنه من أجل نجاح جهود منع ومكافحة الإرهاب والتطرف، لا بد من احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، ولا بد من تجنب الانتقائية وعدم ربط الإرهاب والتطرف بأي بلد أو عرق أو دين أو ثقافة أو جنسية، وكذلك عدم مساواة الإرهاب بالنضال المشروع للشعوب الواقعة تحت الاحتلال. كما نؤكد ضرورة التصدي للإرهاب بدوافع العنصرية والاستعلائية وكراهية الأجانب وغير ذلك من أشكال التعصب. ونشدد أيضًا على رفض جميع خطابات الكراهية، التي من شأنها أن تؤجج مشاعر العداء والعنف وتسهم في انتشار الإرهاب والتطرف. وفي هذا الصدد، تؤكد دولة قطر ضرورة التصدي لظاهرة الإسلاموفوبيا. وتعرب عن بالغ استيائها وإدانتها لحوادث حرق القرآن الكريم، التي تمت مؤخرا في بعض الدول. ونرى أهمية أن تعير عملية الاستعراض الدوري للاستراتيجية العالمية انتباها خاصا لهذه المسائل الهامة التي تتسم بالتوازن وتكون فعالة في التصدي لجميع أوجه المخاطر التي تفضي إلى الإرهاب.

ختاما، نغتنم هذه الفرصة لنجدد إدانة دولة قطر لجميع الأعمال الإرهابية بوصفها أعمالا إجرامية غير مبررة بغض النظر عن دوافعها وأيا كان مرتكبوها ومتى وأينما ارتكبت بوصفها تهديدا خطيرا للسلم والأمن والتنمية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. ونعيد تأكيد التزام دولة قطر بالتصدي لهذا التهديد بكل السبل المناسبة.

السيد الزعابي (الإمارات العربية المتحدة): أود بداية أن أرحب باتخاذ قرار الجمعية العامة 298/77 المعني بالاستعراض الثامن

للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب بالإجماع، وأشكر الميسرين المشاركين، كندا وتونس، على جهودهما الحثيثة خلال عملية المشاورات. كما تؤيد دولة الإمارات البيان الذي ستدلي به المملكة العربية السعودية الشقيقة لاحقا بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي.

لا يخفى عليكم أن الإرهاب ظاهرة عالمية ومعقدة تتجاوز الحدود والثقافات والأديان. وتتطلب مكافحتها نهجًا متعدد الأطراف والأبعاد قادراً على الاستجابة للأساليب المتطورة للجماعات الإرهابية، بل واستباقها. ولهذا، نرى أن الاستعراض الذي نجريه كل عامين لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب يكتسي أهمية بالغة. فهو يشكل فرصة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذها ولتحديثها بما يوائم التهديدات الإرهابية القائمة والناشئة. لقد أثبتت الأعوام الماضية جسامة التحديات المتصلة بمكافحة الإرهاب بعد أن طالت أيادي الإرهابيين التقنيات الجديدة وتكنولوجيا المعلومات وحولتها إلى أداة للتجنيد وحشد التمويل وشن هجمات أكثر تعقيدا وفتكا وخطورة.

وأشير هنا إلى استخدام الجماعات الإرهابية للطائرات المسيرة والأصول الافتراضية والعملات الرقمية المشفرة والطباعة ثلاثية الأبعاد. هذا إلى جانب استغلالها لتكنولوجيا المعلومات ووسائل التواصل الاجتماعي ومنصات الألعاب الإلكترونية لنشر أفكارها الهدامة. فما كانت النتيجة إلا أن نشهد انتشارا خطيرا للتطرف وخطاب الكراهية والمعلومات المضللة والمغلوطة التي فككت المجتمعات وقوضت نسيجها الاجتماعي وزادت من استهداف الأقليات الدينية والعرقية.

وأود بناء على ذلك أن أؤكد على مسألتين هامتين. أولا، لا ينبغي الاستهانة بقدرة التكنولوجيا المتطورة على تهديد السلم والأمن الدوليين في حال وقوعها في أيدي الجماعات الإرهابية. ثانيا، يجب أن تعكس الاستراتيجية العالمية هذا الواقع الجديد بتهديداته الملحة على نحو يتيح للمجتمع الدولي الاستجابة لها بفاعلية.

ولهذا نود أن نؤكد على أهمية أن تسلط الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب الضوء بشكل كاف على بعض الاتجاهات الناشئة في هذا المجال، والتي لا يمكن التغاضي عنها. فنحن بأمس الحاجة لتعزيز نهج الوقاية على المستوى الدولي لمعالجة التعصب والتطرف قبل أن تتطور هذه السلوكيات إلى أعمال إرهابية ونزاعات مسلحة، الأمر الذي سيسهم في إنقاذ أرواح العديد من الأبرياء وسيعزز قدرة المجتمعات على الصمود. ونرى أن التركيز على قيم التسامح والتعايش السلمي والحوار هو السبيل لبناء مجتمعات تنعم بالسلام والازدهار وتحتفي باختلافاتها الثقافية والعرقية والدينية.

وقد جعلت دولة الإمارات هذه المسألة في صدارة أولوياتها محليا وإقليميا ودوليا، بما في ذلك من خلال جهودنا في هذه المنظمة. حيث يسرنا الإشارة إلى اعتماد مجلس الأمن منتصف هذا الشهر وبالإجماع القرار 2686 (2023) بشأن التسامح والسلام والأمن الدوليين، والذي قدمه بلدي بالتعاون مع المملكة المتحدة، ويقر بأن خطاب الكراهية والعنصرية والتطرف هي عوامل تؤدي إلى تضاعف التهديدات وإلى نشوب النزاعات وتفاقمها وتكرارها. كما أنه أول قرار يحث الدول والمنظمات الإقليمية والدولية على نبذ خطاب الكراهية والتطرف. ويطالب القرار كيانات الأمم المتحدة ببلورة استجابة شاملة تتضمن رصد خطاب الكراهية والتطرف والإبلاغ عنهما ومعالجتهما، وكذلك ضمان حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

إن التزام دولة الإمارات بتعزيز قيم التسامح والتعايش السلمي ليس وليد اللحظة، وإنما هو جزء لا يتجزأ من مسيرة بناء الدولة واستشراف المستقبل. ولهذا حرصنا على تسخير كافة الأدوات وإنشاء المؤسسات وإطلاق المبادرات التي تختص بتحصين المجتمعات من آفتي التطرف والإرهاب وترسخ قيم التسامح على كافة المستويات المحلية والدولية، ومنها دعم إنشاء مركز هداية الذي يضطلع بدور هام في تطوير حلول مبتكرة ووضع استراتيجيات عملية ومدروسة لمكافحة التطرف حول العالم. وتماشيا مع دعوة الجمعية العامة بإشراك المجتمع بأكمله في التصدي للإرهاب، تحرص دولة الإمارات على إشراك جميع الجهات الفاعلة في جهودها، بما فيها المجتمع المدني من نساء وشباب وقادة الدين لدورهم الهام في تحصين المجتمع من براثن التطرف وآفة الإرهاب.

علينا أن نظل يقظين تجاه التهديدات المتنامية للإرهاب، بما في ذلك عبر مواصلة البناء على الزخم الذي ولدته استراتيجية الأمم المتحدة

لمكافحة الإرهاب والأسبوع الرفيع المستوى لمكافحة الإرهاب. فمن خلال تضافر الجهود الدولية سنتمكن من اجتثاث جذور التطرف والقضاء على الإرهاب وبناء مستقبل أفضل تنعم فيه شعوبنا بالاستقرار والازدهار.

السيد فؤاد (مصر): اسمحوا لي في البداية أن أتقدم لكم ولكافة الدول الأعضاء بالتثنية على اعتماد قرار الاستعراض الثامن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بالتوافق. كما يعرب وفد بلدي عن التقدير للممثلين الدائمين لتونس وكندا، وللأطقم المعاونة لهما على الجهود الدؤوبة التي تم بذلها على مدار الأسابيع الماضية سعيا لتحقيق التوافق المنشود بين الوفود. تؤيد مصر البيان الذي سيلقيه السيد السفير، الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية باسم المجموعة الإسلامية، وتود أن تضيف الملاحظات التالية بالصفة الوطنية. أولا، تعرب مصر عن أسفها إزاء الفشل في تطوير لغة قرار الاستعراض الثامن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بسبب إصرار بعض الوفود على عدم إبداء المرونة اللازمة خلال العملية التفاوضية للقبول ببعض التحديثات الضرورية للاستراتيجية، والتي كانت لازمة لتعزيز فعالياتها ومواكبة الواقع الحالي، والتعامل مع الأنماط الناشئة من التهديدات الإرهابية. ثانيا، تدين مصر بشدة وقائع حرق القرآن الكريم من جانب بعض العناصر والمجموعات اليمينية المتطرفة في بعض البلدان، وتؤكد أن مثل تلك الأفعال البغيضة تحرض على ارتكاب الأعمال الإرهابية ضد المسلمين بتلك الدول، فضلا عن نشر خطاب الكراهية وشيطنة المسلمين. وعليه، فيجب أن تكون مثل تلك الأفعال مجرَّمة قانونا، وألا يتم التغاضي عنها، وتعمد تجاهلها. كما نشدد في هذا الصدد على أنه من غير المفهوم محاولة تبرير مثل تلك الأعمال العدائية بذريعة حرية التعبير عن الرأي أو غيرها من مبررات غير مقنعة. وإنه لا يؤسفنا إصرار بعض الوفود خلال العملية التفاوضية على تجاوز هذا التحدي المقلق رغم المرونة الكبيرة التي أبدتها المجموعة الإسلامية أثناء المفاوضات، مما نتج عنه فشلنا اليوم في إدانة تلك الأفعال المشينة والتعامل معها بالشكل اللازم. ثالثا، اتصالا بما تقدم، يؤسف وفد بلدي كذلك عجز الاستعراض الأخير عن التطرق إلى الأفعال الإرهابية على أساس العنصرية وكراهية الأجانب وصور عدم التسامح الأخرى التي أقر الأمين العام في تقريره الأخير بأنها تمثل تحديا متناميا. ومن ذات المنطلق، فلقد كان من المؤسف أيضا عدم إمكان التوافق على تضمين إشارة إلى اليوم العالمي للكراهية الإسلام، الذي تم إقراره بموجب قرار توافقي حديث للجمعية العامة، بما يتجاهل حقيقة كون المسلمين ضحايا لخطاب الكراهية والإرهاب في كثير من الأماكن. رابعا، منذ إقرار الاستراتيجية في عام 2006، كان التوافق هو أسلوب العمل المتبع في اعتماد الاستعراضات المتتالية، الأمر الذي تثمنه مصر وتحرص عليه دوما، لما يوفره من رسالة قوية حول وحدة المجتمع الدولي في التصدي لخطر الإرهاب. إلا إنه من المقلق وجود توجه متنام في الأعوام الأخيرة لدى بعض الوفود لإقحام أمور تخرج عن الاستراتيجية وركائزها الأربعة المتوافق عليها، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف الرسالة الجماعية المنشودة، وينعكس بالسلب على المناخ التفاوضي ويهدد بكسر مبدأ التوافق على الاستراتيجية الذي حافظنا عليه جميعا نحو 20 عاما. في هذا الصدد، تدعو مصر جميع الوفود إلى تركيز اهتمامهم على التحديات المعاصرة المرصودة والمثبتة للإرهاب، وتفادي ترشيد الانتباه والإخلال بالتوازن القائم بين الركائز الأربعة للاستراتيجية.

تواصل مصر، من جانبها، بذل الجهود على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية في مواجهة الإرهاب والتطرف من خلال المقاربة الشاملة التي تتبناها، والتي تقوم على بناء وتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية للدولة في مواجهة الإرهاب، وهو الأمر الذي نراه شرطا أساسيا لنجاح جهود مكافحة الإرهاب، ولا نعتبره من قبل عسكرة أو إضفاء الطابع الأمني على مكافحة الإرهاب كما يصفه البعض؛ وذلك بالإضافة إلى معالجة الأسباب الجذرية المؤدية للإرهاب، والتعامل مع الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية المؤدية للتطرف؛ فضلا عن رصد وتحليل ودحض الخطاب الإرهابي والمتطرف من خلال أنشطة مرصد الأزهر الشريف لمكافحة التطرف، ومركز سلام لدراسات التطرف التابع لدار الإفتاء المصرية. ولقد حرصت مصر على مدار الأعوام الماضية، على إصدار تقرير سنوي عن جهود أجهزة الدولة المعنية في مكافحة الإرهاب والتطرف، الذي تم تطوير صياغته في النسخة

الأخيرة ليحاكي الركائز الأربعة لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وعلى المستوى الإقليمي، تنشط مصر في بناء قدرات العديد من الدول الأفريقية الشقيقة في مجال مكافحة الإرهاب من خلال الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية، ومركز القاهرة الدولي لتسوية النزاعات وحفظ وبناء السلام، كما تنشط في دعم الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب من خلال رئاستها المشتركة الحالية مع الاتحاد الأوروبي للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب وعضويتها الفاعلة في التحالف العالمي ضد تنظيم داعش.

ختاما، تدعو مصر جميع الوفود للتأمل في الدروس المستفادة من عملية الاستعراض الأخيرة للاستراتيجية وعمليات الاستعراض التي سبقتها، وذلك في إطار الإعداد للاستعراض المقبل الذي نأمل أن يسير بنا مجددا في اتجاه التوافق وليس النأي عنه، وأن تولي الاهتمام اللازم بالموضوعات ذات الأولوية الحقيقية المتعلقة بتعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب.

السيد محمود زودا (طاجيكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر كندا وتونس على تيسير وتنسيق عملية التفاوض بشأن القرار 298/77، "استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب: الاستعراض الثامن"، وأن أشكر جميع الدول الأعضاء على اعتماده.

يمر العالم بأوقات مضطربة. ولا تزال تحديات من قبيل الإرهاب والتطرف والراديكالية والاتجار غير المشروع بالمخدرات وغير ذلك من الجرائم المنظمة عبر الوطنية تشكل تهديدا خطيرا لبلداننا. واليوم، أصبحت الجماعات الإرهابية أكثر ابتكارا وكفاءة في التكيف مع الظروف المتغيرة.

نظرا لموقع منطقة وسط آسيا الجغرافي، ولا سيما طاجيكستان، فإنها تظل في طليعة التصدي للتهديدات والتحديات الحديثة المذكورة آنفا. لقد اعتمدت منطقة وسط آسيا خطة عملها المشتركة في عام 2011، وهي أول إطار إقليمي مصمم للتصدي لخطر الإرهاب من خلال نهج مشترك، يستند إلى استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وتعزيز الشراكة الدولية. وأُطلقت المرحلة الرابعة من مشروع خطة العمل المشتركة 2022-2025 بنجاح خلال الاجتماع السنوي لنواب وزراء خارجية بلدان وسط آسيا، الذي عقد في 8 كانون الأول/ديسمبر 2021 في دوشانبه. علاوة على ذلك، ولتعزيز تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة على الصعيد الوطني، نفذت حكومة طاجيكستان بنجاح استراتيجيتها الوطنية لمكافحة الإرهاب والتطرف للفترة 2016-2020، وهي تعكف على تنفيذ المرحلة الثانية من استراتيجيتها لمكافحة التطرف والإرهاب للفترة 2021-2025.

ولتعزيز قدرة وكالات إنفاذ القانون وغيرها من الوكالات على مكافحة الإرهاب، ومنع التطرف العنيف، وتعزيز أمن الحدود، ومنع تمويل الإرهاب، تواصل طاجيكستان اتخاذ الخطوات الإضافية التالية والتدابير التي تتسم بالكفاءة والفعالية. ومن أجل منع انتشار الأفكار المتطرفة في مؤسسات الإصلاح والتأهيل، قُويت وعزّزت القدرة المنهجية والوقائية للوحدات التعليمية في تلك المؤسسات. واعتمدت قوانين لمكافحة التطرف ومكافحة الإرهاب في عامي 2020 و 2021، تحدد حقوق والتزامات سلطات الدولة في هذا المجال، فضلا عن الأشكال والمسؤولية عن الأعمال المتطرفة والتدابير الرامية إلى منع الأنشطة المتطرفة. اعتُمد في عام 2018 مرسوم رئيس طاجيكستان بشأن المفهوم الوطني لمكافحة غسل عائدات الجريمة وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل للفترة 2018-2025.

وأُجري عدد من التنقيحات والتعديلات على التشريعات الجنائية والإدارية بغية تجريم الأفعال الجديدة وزيادة المسؤولية عن الجرائم والجنح ذات الطابع المتطرف والإرهابي – وفي بعض البعض تخفيض تلك المسؤولية. في إطار عملية تعزيز الإطار المؤسسي لمكافحة التطرف والإرهاب، أنشئت في مكتب المدعي العام إدارة مكافحة التطرف والإرهاب ومركز دمج المعلومات الاستخباراتية لمنع التطرف والإرهاب والجرائم الحاسوبية. وأنشئت فرقة عمل مشتركة بين الوكالات لتنسيق أنشطة الدوائر التنفيذية ووحدات التحقيق، فضلا عن تحديد الجرائم التي تنطوي على تجنيد مواطنين في المنظمات الإرهابية

والتحقيق فيها. ويجري اتخاذ تدابير تنفيذية منتظمة لقمع الأعمال الإرهابية في مرحلة التحضير لها وتحديد هوية الأشخاص الضالعين في الأنشطة المتطرفة والإرهابية في إقليم طاجيكستان.

وكجزء من تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لجمهورية طاجيكستان لمكافحة الإرهاب والتطرف للفترة 2016–2020، قامت حكومة البلد، من بين إنجازات مهمة أخرى، بتحسين آليتها لمنع التطرف وتعزيز دور التعليم والمجتمع المدني. وقد هيأ التنفيذ الناجح لتلك الوثيقة بيئة مواتية لوضع واعتماد استراتيجية جديدة للفترة 2021–2025. وأنشئت أمانة خاصة للتنفيذ الناجح للاستراتيجية، وهناك منبر للتعاون بين المؤسسات المنفذة العامة والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني.

لقد أسفرت الإجراءات المحددة التي اتخذتها حكومة طاجيكستان عن عودة أكثر من 350 من مواطنينا، معظمهم من النساء والأطفال، من سورية والعراق. ونواصل حاليا اتخاذ إجراءات فعالة لإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في المجتمع. في 18 و 19 تشرين الأول/أكتوبر 2022، استضافت حكومة جمهورية طاجيكستان مؤتمرا رفيع المستوى بشأن أمن الحدود الدولية والإقليمية والتعاون الإداري لمكافحة الإرهاب ومنع تنقل الإرهابيين بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وشركاء آخرين. كان مؤتمر دوشانبه المعلم الثالث في سلسلة من الأحداث في إطار عملية دوشانبه، عملا بالمؤتمر الرفيع المستوى بشأن التعاون الدولي والإقليمي في مكافحة تمويل الإرهاب من خلال الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة المعقود في دوشانبه يومي 16 و 17 أيار/مايو 2019. عُقد المؤتمر الدولي الرفيع المستوى بشأن مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف، الذي استضافته حكومة جمهورية طاجيكستان بالتعاون مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين، في دوشانبه يومي 3 و 4 أيار/مايو 2018.

أخيرا وليس آخرا، يعرب وفد بلدي عن تقديره لشراكة وتعاون مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ويشكر مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والعديد من النظراء الآخرين من المجتمع الدولي على توفير التنسيق والاتساق في تنفيذ الأنشطة الرامية إلى منع التطرف العنيف ومكافحته، بما في ذلك وضع وتنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين لجمهورية طاجيكستان بشأن مكافحة الإرهاب والتطرف للفترة 2021–2025، وعقد المؤتمرات الدولية في طاجيكستان.

السيدة جمال (البحرين) (*تكلمت بالإنكليزية*): إنه لمن دواعي سروري أن أخاطب الجمعية العامة شخصيا لأول مرة منذ أن أجرينا استعراضنا الأخير عبر مؤتمرات الفيديو أثناء الجائحة، عندما توليت منصبي الحالي لأول مرة في وزارة خارجية مملكة البحرين. لقد حدث الكثير جدا منذ ذلك الحين. إذ كان هناك قدر كبير من الإيجابية على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية، والعودة إلى الحياة الطبيعية، والتفاعل هو ما يجعل الأمر أفضل.

لقد أتاح لنا العامان الماضيان فرصا عديدة لفهم التطورات العديدة على مشهد الإرهاب والتطرف. إذ جعلتنا ضجة الأحداث نطور مصطلحاتنا بمقدار أربعة أضعاف، وأصبح من الصعب مواكبة ذلك في الوقت الحاضر. إضافة إلى ذلك، فإن الحاجة المستمرة إلى تفسير المصطلحات المتخصصة التي تركز على الخبرة بشكل صحيح بين الصيغ التي تكفل أن تظل معرفتنا والتزاماتنا وأهدافنا على المدى الطويل متوازية، إن لم تكن متشابهة، تؤكد على دور الأكاديميين وخبراء الاتصالات الاستراتيجية على وجه الخصوص. ويحتم علينا مثل هذه الحالة أن نأخذ في الاعتبار ذاكرتنا المؤسسية الجماعية، بالنظر إلى كيفية انتشار الخبرة تدريجيا على مر السنين في مجموعة متنوعة من المجالات المترابطة أو المتفرقة. والشبكات، التي كانت تنشأ في السابق في إطار ركيزة التحالف الدولي ضد تنظيم داعش، تعمل الآن بعقليات متقوقعة ربما بسبب التغيير في الهدف أو بسبب اختلاف في النهج. وهذا يؤثر بالضرورة على التأثير الحالي على الجماهير المستهدفة، لكنه لا يضمن إمكانية استدعاء مقاومة طويلة الأجل على الفور للتصدي لتهديد جماعي يتطلب خطابا موحدا.

إننا في المنطقة حصلنا على نصيبنا العادل من العمل وتمكنا من بناء معايير للرصد والتقييم أثبتت أنها مناسبة لطريقة عملنا على الأقل. أتذكر قبل بضع سنوات عندما كان من الشائع العثور على ثغرات في

تقنيات التقييم المستخدمة في الحملات الإعلامية لمشاريع الاتصالات الاستراتيجية لمنع التطرف العنيف. ولكن يبدو اليوم أن هناك ارتياحا عاما لحقائق النجاح ووسائل تحقيق التغيير السلوكي والمواقف.

لعل الحاضرين هنا والذين هم على دراية بنهجنا الإقليمية يدركون أننا نفضل في جميع المجالات استخدام خطاب مضاد مباشرة يدحض الأيديولوجية المتطرفة الإجرامية القائمة على المبادئ الدينية التي تستمد الدعم من القيم القومية التي تستبدل الضعف بالضمانات الاجتماعية والنفسية. يتطلب هذا النهج فهما خبيرا لمبادئ كل أيديولوجية محددة لتُعالج بشكل مباشر أثناء تطورها، مما يجعل من المستحيل اتباع نهج واحد يناسب الجميع.

بينما يسعى العالم تدريجيا إلى إيجاد حل مستدام لإعادة تأهيل المقاتلين الإرهابيين وإعادة إدماجهم، فإن نهجنا القطرية الفردية ستحدد النجاح. سيؤثر ذلك على السلامة والأمن في كل مكان، مما يجعل منبر الأمم المتحدة هذا أنسب مكان لفهم أن ما نقرره اليوم سيؤثر على الاستقرار والسلام في المستقبل لعالمنا بأسره. ينبغي أن يكون التطرف وتعريفه ومنعه واستنزافه في صميم مناقشتنا، ليس في سياق مكافحة الإرهاب فحسب، بل أيضا موضوعا ومصطلحا وهدفا وصناعة في حد ذاتها. في إطار استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب ومداولات جدول أعمال الأمم المتحدة اليوم، يقف بلدي، البحرين، هنا اليوم، مستعدا وملتزما وفخورا.

السيد فرانك (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): يختتم اليوم الاستعراض الثامن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وهي عملية تركز على إنشاء استجابة عالمية موحدة لمنع الإرهاب ومكافحته. اسمحوا لي في البداية أن أشكر الميسرين المشاركين، السيد روبرت راي، ممثل كندا، والسيد طارق الأدب، ممثل تونس، وفريقيهما على توجيههم لعملنا بهذه المهارة. ويهنئهم وفد بلدي على النتائج التي حققناها.

من الأهمية بمكان أن تظل مكافحة الإرهاب جزءا لا يتجزأ من تعددية الأطراف وأن تعزز الثقة المتبادلة بغية إيجاد حلول قائمة على توافق الآراء. وكما ذكر وزير خارجية بلدنا، السيد إينياتسيو كاسيس، في المناسبة الرفيعة المستوى التي عقدت في 3 أيار/مايو تحت الرئاسة السويسرية لمجلس الأمن، "نعم، النظام المتعدد الأطراف يتعرض لضغوط، ولكن لا، إنه ليس مفلسا" (S/PV.9315، الصفحة 9). وكل شيء ممكن حيثما توجد الثقة، واعتماد القرار 298/77 بتوافق الآراء اليوم دليل على ذلك.

اسمحوا لي أن أثير ثلاث أولويات أساسية لسويسرا خلال هذه المفاوضات.

أولا، يجب أن نكفل الاحترام الكامل لسيادة القانون والقانون الدولي، ولا سيما حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، في أي جهد يرمي إلى مكافحة التطرف العنيف والإرهاب. علاوة على ذلك، يجب أن نأخذ المنظور الجنساني في الحسبان من حيث أثر الإرهاب وتنوع الأدوار التي يمكن أن يؤديها من حيث المنع. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب على الدول الأعضاء والأمم المتحدة إحراز تقدم فيما يتعلق بالمساءلة والمنع، ومكافحة الإفلات من العقاب وتنفيذ التدابير المناسبة. وقرار اليوم خطوة في الاتجاه الصحيح، ولكن يجب أن نذهب إلى أبعد من ذلك. يجب أن يكون لدينا تقييم مناسب لأثر أنشطة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب على سيادة القانون والقانون الدولي والمساواة بين الجنسين. إذ من شأن آلية استعراض فعالة أن تشكل إسهاما كبيرا من حيث تعلم الدروس، وإجراء تحسينات مستمرة، وضمان احترام الالتزامات التي قطعناها.

ثانيا، يجب أن نكفل ألا تُقَوَّض الجهود الإنسانية بالتدابير المتخذة لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك جزاءات الأمم المتحدة. ويجب أن يكون توفير المساعدة الإنسانية والحماية على نحو سريع وآمن وخال من العوائق، على النحو المتوخى في القانون الدولي الإنساني، الأولوية العليا لنا جميعا. في ذلك الصدد، تدعو سويسرا إلى التنفيذ الشامل والفوري لقرار مجلس الأمن 2664 (2022)، ولا سيما في سياق مكافحة الإرهاب. يجب أن يراعي تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب التطورات المهمة على نحو فعال.

ثالثا، يجب أن تكون النهج الواضحة والشفافة القائمة على بيانات موثوقة وموجهة نحو تحقيق النتائج أساس أي إجراءات تتخذها الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها. ترحب سويسرا بحقيقة أن القرار يتضمن أحكاما بهذا المعنى. من الضروري قياس آثار الاستراتيجية العالمية وفعاليتها والتقدم المحرز في تنفيذها لفهم آثارها، وتحديد المجالات التي نجحنا فيها، وإدخال التحسينات حيثما تكون هناك حاجة إليها. وأفضل طريقة لتحقيق ذلك هي كفالة تطوير نتائجنا بطريقة جماعية وشفافة تشمل جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما المجتمع المدني.

واليوم، اعتمدنا القرار المنبثق عن الاستعراض الثامن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب؛ ومع ذلك، هذا لا يعني أن عملنا قد اكتمل. بل إنه يستمر. ويجب علينا الآن أن نعزز القرار وأن نتتبع تطوره. إذ يشكل تنفيذه وتقييمه خطوتين متساويتين للرد الاستراتيجي العالمي المناسب على الإرهاب.

السيد الواصل (المملكة العربية السعودية) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عند اعتماد القرار 298/77، بشأن الاستعراض الثامن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. يتيح هذا الاستعراض دائما فرصة مفيدة لتجديد عزمنا الجماعي الثابت على مكافحة الإرهاب وتعزيز السلم والأمن الدوليين.

تود منظمة التعاون الإسلامي أن تهنئكم، سيدي الرئيس، وأن تهنئ وتشكر الميسرين المشاركين للاستعراض الثامن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب؛ السفير طارق الأدب، ممثل تونس؛ والسفير روبرت راي، ممثل كندا، على جهودهما القيمة طوال المفاوضات. كما تثمن منظمة التعاون الإسلامي وتقدر عاليا الجهود الدؤوبة التي يبذلها السيد ياسين صالح والسيد حسين هرجي، خبيرا مكافحة الإرهاب في البعثتين الدائمتين لتونس وكندا، اللذين سعيا خلال الأسابيع الماضية لضمان توافق الآراء فيما بين الوفود بشأن قرار استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. كما أود أن أعرب عن شكري الخاص لخبيرنا في البعثة الدائمة للمملكة العربية السعودية، السيد خالد فلمبان، على تنسيقه لمواقف منظمة التعاون الإسلامي.

من وجهة نظرنا، فإن الاستعراضات نصف السنوية لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب كانت حتى الآن شهادة على الدور المهم الذي لا يزال بإمكان تعددية الأطراف أن تؤديه في عالم اليوم المستقطب وعلى الرغم من كل التحديات. لقد أسهم اعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بتوافق الآراء في عام 2006 (القرار 288/60) وجميع استعراضاتها حتى الاستعراض الثامن الحالي، في توجيه رسالة قوية وضرورية بشأن نهجنا العالمي الموحد لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب بجميع مظاهره، على النحو الوارد في الاستراتيجية، بأركانها الأربع. وهكذا، فإن منظمة التعاون الإسلامي، إدراكا منها للأهمية القصوى لتوافق الآراء في تلك العملية الفريدة، بوصفها أكبر كتلة تفاوضية، تضم 57 دولة عضوا، في تلك العملية، سعت دائما إلى الإبقاء على هذه الممارسة بوصفها طريقة عمل لاستعراضاتنا المتتالية، وكثيرا ما قدمت حلولا توفيقية وتضحيات كبيرة لتحقيق تلك الغاية.

لقد شاركت منظمة التعاون الإسلامي في المفاوضات على مدى الأسابيع الماضية بحسن نية وإيمان راسخ بأنه كان من الضروري وجود استراتيجية محدثة تعكس التهديدات والتحديات الجديدة الناشئة التي سادت منذ آخر استعراض في عام 2021. وطوال المفاوضات، أبدت منظمة التعاون الإسلامي أقصى درجات المرونة والشفافية، على الرغم من التحفظات والشواغل الحقيقية فيما يتعلق بالعملية والافتقار الواضح إلى المرونة من جانب بعض الوفود. وتأسف منظمة التعاون الإسلامي لأن الاستعراض الثامن فشل في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن العديد من المقترحات التي تعكس الأحداث التي وقعت مؤخرا والاتجاهات الجديدة الناشئة منذ آخر استعراض. وتشمل تلك المقترحات التي قدمتها منظمة التعاون الإسلامي إدانة المحاولات والأعمال المتكررة للعناصر اليمينية العنصرية والمتطرفة للتحريض على العنف والإرهاب ضد المسلمين من خلال التدنيس المتعمد للمساجد وحرق أقدس نصوص الإسلام، القرآن الكريم. لقد

أمضت مجموعتنا ساعات كثيرة جدا في شرح الكيفية التي تروج بها أعمال الكراهية هذه للخطابات المعادية للإسلام والأقليات والمهاجرين، والكيفية التي تشكل بها تحريضا إجراميا على الإرهاب، الذي ينبغي إدانته بأشد العبارات ومعاقبته. ومع ذلك، فوجئت مجموعتنا بتبريرات بعض الوفود لأعمال الكراهية والتحريض على الإرهاب هذه.

واتساقا مع النهج قديم العهد لمنظمة التعاون الإسلامي القائم على المرونة والتفاوض بحسن نية، اقترحنا صياغات لغوية تتجنب بوضوح جميع ما يسمى بالخطوط الحمراء التي أعربت عنها الوفود المعترضة، استنادا إلى لغة توافق الآراء من القرارات التي قدمتها هي نفسها إلى الجمعية العامة. ولسوء الطالع، لم يحالفنا الحظ. وذلك الرفض الكامل لمجرد النظر في المقترحات اللغوية لالتقاط تلك الأعمال الشنيعة والإشارة إليها، مهما كانت مخففة، يتركنا نشعر بخيبة أمل لأن الوفود القليلة المعترضة لم تبذل أي جهد للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن تلك المسألة المهمة ورفضت جهودنا المستمرة للتوصل إلى حل توافقي.

مع ذلك، سيكون من الإنصاف أيضا أن نسجل رسميا أن فشلنا اليوم في إدانة هذه الأعمال يبعث برسالة واضحة مفادها أنه يمكن التسامح مع التحريض على الإرهاب ضد المسلمين. على نفس المنوال، تشعر منظمة التعاون الإسلامي أيضا بخيبة أمل شديدة لأن قرار الاستعراض الثامن لم يتضمن إشارة إلى اليوم الدولي لمكافحة كراهية الإسلام، الذي أعلن استنادا إلى قرار الجمعية العامة 76/254 الذي اعتُمد مؤخرا بتوافق الآراء. ترفض مجموعتنا هذا الفشل، وعلى الرغم من إِحْجام عدد قليل من الوفود التي عارضت مقترحاتنا، فإن المجموعة تظل متحدة وقاطعة في مواصلة جهودها لكفالة بذل جهد جماعي على الصعيد الدولي لمكافحة هذه الظواهر.

نود أيضا أن نذكر بالالتزامات المعرب عنها، في جملة أمور، في هذا القرار والقرارات السابقة المتعلقة بالاستراتيجية، بتعزيز التعاون الدولي لمنع الإرهاب ومكافحته بجميع أشكاله ومظاهره، ونكرر التأكيد على أن الإرهاب والتحريض على الأعمال الإرهابية والعنيفة ضد المسلمين بوصفه شكلا متزايدا من أشكال الإرهاب ومظاهره ليس استثناء. ينبغي أن نظهر عزمنا وتصميمنا الثابتين على مكافحة الإرهاب من خلال تعزيز التعاون الدولي لمكافحة هذه الأعمال الشنيعة حتى لا يقع الناس ضحايا لتلك المحاولات والأعمال البغيضة، وقمع تطبيع أعمال العنف والإرهاب هذه، وأخيرا، النهوض بهدفنا المشترك المتمثل في تحقيق عالم خال من الإرهاب. وبالنظر إلى أن إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المستمرة من جانب هذه الجماعات قد أدت بالفعل إلى اتساع نطاق وحجم أعمال العنف والإرهاب هذه ضد المسلمين، نود أن نسلط الضوء على مسؤولية نظام حوكمة الإنترنت العالمي ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي العالمية في الانخراط في تعاون فعال مع أجهزة إنفاذ القانون لمنع نشر الكراهية وأعمال التحريض على الإرهاب ضد المسلمين.

تشعر منظمة التعاون مؤتمر الإسلامي أيضا بقلق بالغ إزاء سعي بعض الوفود المستمر لتحويل تركيز الاتفاق العالمي لمكافحة الإرهاب إلى العديد من المسائل الأخرى الأكثر ملاءمة للجنة الثالثة. إن هذه المحاولات لا تسهم في تعزيز قدرة الدول الأعضاء أو التعاون الدولي على مكافحة الإرهاب. بل على العكس من ذلك، فإنها تخلق إلهاء وتهدد بتعطيل التوازن الدقيق الذي تحقق عبر الركائز الأربع للاتفاق العالمي لمكافحة الإرهاب وستقودنا عاجلا أم آجلا إلى فقدان الطابع التوافقي لقرارات استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب – وهو تهديد يقترب مع كل استعراض. لذلك، ندعو جميع الدول الأعضاء إلى الكف عن هذه المحاولات والتركيز على التحديثات الحقيقية والمُجدية والعملية المنحى التي لها أثر ملموس على مكافحة الإرهاب في جميع أنحاء العالم.

ختاما، نود أن نؤكد من جديد أن الإرهاب والتطرف العنيف المؤدي المفضي إلى الإرهاب لا يمكن ولا ينبغي ربطهما بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية.

أخيرا، ترحب منظمة التعاون الإسلامي بقرار إجراء الاستعراض التاسع نصف السنوي للاستراتيجية في عام 2026، الذي سيتزامن مع الذكرى العشرين لإطلاق استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة

الإرهاب. تأمل منظمة التعاون الإسلامي مخلصة أن تتمكن جميع الدول الأعضاء، خلال الاستعراض المقبل للاستراتيجية، من المشاركة على نحو أكثر فعالية وبروح توافق الآراء والحلول التوفيقية من أجل التوصل إلى وثيقة استعراض أكثر تعبيرا عن شواغل الدول الأعضاء وأولوياتها، مع استقاء الدروس من أوجه القصور في الاستعراضات السابقة، بما في ذلك الاستعراض الحالي.

السيد راي (كندا) (*تكلم بالإنكليزية*): في 22 حزيران/يونيه 1985، أي قبل 38 عاما بالضبط، أقلعت طائرة متجهة من فانكوفر إلى تورونتو محملة بقنبلة صنعها في كندا متطرفون عنيفون في بلدي. وشقت الأمتعة التي كانت مخبأة فيها تلك القنبلة طريقها إلى طائرة أقلعت من تورونتو، مسقط رأسي، على متن رحلة طيران الخطوط الجوية الهندية رقم 182، التي نقلت بعد ذلك المزيد من الركاب في مونتريال وأقلعت إلى لندن، وبعد ذلك كان من المفترض أن تطير إلى دلهي. بالنظر إلى الوقت من العام، تماما مثل اليوم، كان الطلاب في نهاية السنة الدراسية، وكان العديد من الكنديين الذين تربطهم روابط عائلية بالهند سيذهبون لرؤية أحبائهم. بعد منتصف ليل 23 حزيران/يونيه بقليل، انفجرت تلك القنبلة – التي لم يتم اكتشافها – ولقي جميع الأشخاص الـ 329 الذين كانوا على متن تلك الطائرة حتفهم، مع التعرف على الجثث من جانب العائلات الكندية التي نزلت إلى كورك، أيرلندا، بدعم من السكان الأيرلنديين الرائعين الذين احتشدوا لإيوائهم.

وفي اليوم نفسه، قُتل اثنان من موظفي قسم الأمتعة في ناريتا، اليابان، في انفجار قنبلة وُضعت أيضا على متن رحلة منفصلة قادمة من فانكوفر. وظل ذلك اليوم المشؤوم، 23 حزيران/يونيه، الذي سيحيي ذكراه الكنديون غدا، أكثر أعمال الإرهاب الجوي دموية قبل أحداث 11/9 وأثرها المدمر على مدينة نيويورك هذه. والواقع أن حكومة بلدي طلبت مني بعد 11/9 أن أدرس الحادث والدروس المستفادة منه فيما يتعلق بموقفنا آنذاك من مكافحة الإرهاب. لن أخوض في تفاصيل ذلك التقرير، الذي لا يزال بإمكان الأعضاء الاطلاع عليه على الإنترنت تحت عنوان "الدروس المستفادة"، ولكني أذكر كل هذا لأنه عندما طلب مني رئيس الجمعية العامة ومن زميلي العزيز السفير الأدب، ممثل تونس، أن نشترك في تيسير الاستعراض الثامن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، حفزني ما حدث للضحايا على متن تلك الرحلة وللعديد من الآخرين الذين أطلعوني على قصصهم، وكذلك رغبتي في تقديم إسهام إضافي في مكافحة هذه الآفة العالمية.

أقول هذه الكلمات دون أي شعور بالدفاع، على النحو التالي. أنا والسفير الأدب لسنا مشاركين في صياغة النص. فهذا ليس ما تعنيه عملية التيسير المشترك. إنما يتعلق الأمر باتفاق الدول الأعضاء مع الدول الأعضاء الأخرى التي لها وجهات نظر مختلفة. وما يمكننا أن نفعله وما آمل أن نكون قد نجحنا في القيام به هو تشكيل العملية والمساعدة على تحديد توافق الآراء القائم بالفعل بين الدول الأعضاء. وحاولنا الانخراط بشكل مباشر وشفاف مع جميع الأطراف التي سعت إلى إشراكها بنشاط في العملية. وقد بنينا على الممارسة السابقة وسعينا إلى إجراء مزيد من المشاورات مع المجتمع المدني، مع تقديم إحاطات من العديد من كيانات اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب في العملية، وسنسعى إلى كفالة الحفاظ على هذه الممارسة في وضع خرائط الطريق في المستقبل.

وبصفتي أحد الميسرين المشاركين، اسمحوا لي أن أشكر العديد من الأشخاص والمجموعات. أعلم أن صديقي العزيز السفير الأدب سيتبعني في ذلك أيضا. أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على منحنا هذا الشرف، رغم أنه لا بد لي من الاعتراف بأن ذلك لم يكن بالضرورة شعوري في كل يوم خلال الفترة القليلة الماضية. وأود أيضا أن أعرب عن شكري لوكيل الأمين العام فورونكوف وفريقه، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب على التقييمات والتحليلات التي جعلتنا جميعا على اطلاع دائم. وأشكر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على حضوره الميداني القوي وخبرته وعلى إحاطته للدول الأعضاء بشأن البرامج الجديدة. وأشكر مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق

الإنسان والمقرر الخاص على تذكيرنا بأن نكون مدركين لأثر جميع جهودنا لمكافحة الإرهاب على حقوق الإنسان وعالمية التزاماتنا. وبطبيعة الحال، أود أن أشكر صديقي وزميلي السفير طارق الأدب. لقد أصبحنا صديقين جيدين في الفترة القليلة الماضية وكان من الجيد العمل معه ومع فريقه. أشكر مساعدي، حسين هرجي، الذي شكره الآخرون. وأعتقد أننا جميعا نعرف أن عملية التيسير يضطلع بها من ندعوهم الخبراء الذين أمضوا للتو ساعات كثيرة جدا في العمل معا لمساعدتنا في الوصول إلى أُلْنَا إليه.

أود أن أقول كلمة عن الاستراتيجية عموما. أرى أننا أحرزنا بالفعل بعض التقدم في الاستعراض الثامن. وبالاستماع إلى البيانات التي أدلي بها هذا الصباح، من الواضح أننا لم نحرز كل التقدم الذي كانت تتمناه بعض البلدان وممثلي الدول والمجموعات، وهذه حقيقة واقعة. إنه أمر يكمن في طابع العملية. إننا لا نجري هذه المناقشات في عالم مثالي. إننا لا ننفذها بدون الجغرافيا السياسية لعصرنا. إننا نجريها بطريقة لن تكون مثالية أبدا؛ ومع ذلك، نحاول أن نتقدم قليلا، شيئا فشيئا، حيث نعتقد أن توافق الآراء يمكن أن يتحقق وبغية تعزيزه.

أعتقد أنه من الإنصاف القول إن بعض الأشياء قد تغيرت خلال السنوات العديدة الماضية في المشهد. الشيء الأول هو – وربما تكلمي عن الأحداث المأساوية في الهند وكندا وأيرلندا يوضح ذلك – أن ندرك أن طابع هذه الظاهرة عالمي. فالبشر يتنقلون. وهم يسافرون. إن الفكرة القائلة بأن الإرهاب وتهديده يقتصران بطريقة ما على جزءٍ واحد فقط من العالم أو على مجموعة معينة من المسائل ليست صحيحة. إنها ظاهرة عالمية حقا. لئن كانت تلك الظاهرة تنبع من مناطق النزاع، فإن لها آثارا في جميع أنحاء العالم لمجرد طابع العولمة. لقد اعتاد الإرهابيون على استهداف الطائرات لاختطافها أو تفجيرها؛ لكنهم الآن يبحثون عن الطائرات المسيَّرة ويستخدمونها. لذلك، فإن الإرهاب يعتمد على التكنولوجيات. هذا هو الشيء الأول الذي تغيَّر. من الواضح أن الإنترنت هي شيء آخر قد تغيَّر. فالسرعة التي يحدث بها التواصل والطريقة التي يسيطر بها على المواطن الفرد والشاب الفرد تعني أن حدثا يحدث في جزء من العالم يمكن أن يكون له تأثير مباشر على جزء آخر من العالم بسبب الشخص الذي يحصل على المعلومات الخاطئة أو المعلومات المضللة أو خطاب الكراهية عبر الإنترنت. هذا هو المكان الذي تجري فيه عملية تغذية نزعة التطرف. إذ لا يقتصر التجنيد على منطقة جغرافية؛ بل يتم عبر الإنترنت الآن ونحن نتكلم. فهناك شباب يجلسون أمام الشاشة يشاهدون الدعاية البغيضة ويتم إقناعهم بها وجذبهم إليها. قد يعيشون في نيويورك أو دلهي أو تورونتو أو بوينس آيرس أو في أي مكان.

أثناء مراجعتنا للاستعراض السابع، أراد الأعضاء في البداية تمديدا تقنيا. وبما أننا أحرزنا تقدما في الاستعراض السابع، فإن الفكرة هي البناء على ذلك. ولكن أثناء قيامنا بذلك، كان كل ممثل يأتي إلينا ويقول إنه يريد إجراء تمديد تقني ولكن كان هناك شيء واحد جديد يرغبون في إضافته يعكس وجهة نظرهم. ومِنْ ثَمّ، استمعنا إلى ذلك، بالطبع، كميسرين مشاركين، لكننا قلنا أيضا إن الميسرين المشاركين لم يكونا اللذين يتعين إقناعهما لأنه مقابل كل إضافة يريدها عضو ما، كان هناك عضو آخر يريد إضافة أخرى. لقد استمعت لما أعرب عنه الزملاء من إحباط على المنصة وأتفهم ذلك، لكن الحقيقة هي أن هذه هي عملية توافق الآراء التي أوجدناها، وأعتقد أن ميزة توافق الآراء هي أنه يسمح لنا بالتكلم باسم جميع مواطني العالم وقول ذلك، على الأقل، هذا هو الاتجاه الذي يتعين علينا اتباعه. أعتقد أن هذا شيء سنخسره إذا تناولنا النص ببساطة فقرة فقرة، وكلمة كلمة، وتصويتا تلو الآخر، وبدأنا في الانقسام أكثر مما نحن منقسمون بالفعل.

ولكن، إذ أتكلم شخصيا وأتكلم بصفتي الوطنية، لا بد لي من القول إن بعض الأشياء التي اقترحت لها مزايا هائلة. أعتقد أنه يتعين علينا التعامل مع أشكال جديدة من الكراهية. أعتقد أن علينا أن نتعامل مع كراهية الإسلام. ولكن ينبغي أن يتوفر لدينا الاستعداد والقدرة على التعامل مع معاداة السامية وأي شكل آخر من أشكال الكراهية العنصرية التي تدنس الأديان وتؤدي إلى العنف. علينا أن نفهم المخاوف المشروعة لحرية التعبير، ولكن علينا أيضا أن نفهم

أن التحريض المباشر لا يزال عملا إجراميا. لذلك، تمكنا من القيام ببعض الأشياء. وتجسد ذلك في الاجتماعات المهمة التي عقدت في إسبانيا والهند وطاجيكستان، فضلا عن مؤتمر الأمم المتحدة العالمي لضحايا الإرهاب في نيويورك. وعلى الرغم من عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الوثائق الختامية لتلك الاجتماعات – بما في ذلك، للأسف، إعلان دلهي – كان هناك اعتراف بأن تلك المناقشات تجري على أساس مستمر. وناقشنا أهمية زيادة إشراك المجتمع المدني، لا سيما فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، مع تأكيد الكثيرين على أهمية الحماية. بينما لم نتمكن من الاتفاق على لغة أقوى محددة، وهو ما أجده مؤسفا، هناك إشارة جديدة إلى أهمية دعم الحيز الذي تقوده النساء من المجتمع المدني.

لقد ناقشنا مسألة الإشراف على هيكل الأمم المتحدة المتنامي لمكافحة الإرهاب. والفلسفة التي اعتمدناها في كندا هي القول بضرورة إن تكون تدابير مكافحة الإرهاب وتهديده قوية، ولكن يجب أن تكون الرقابة لكفالة حماية الحريات المدنية قوية كذلك. وأعتقد أننا بحاجة إلى تحقيق التوازن هنا في الأمم المتحدة. وأنا، من جانبي، آمل بالتأكيد أن نتمكن خلال السنوات الثلاث المقبلة من إزالة بعض المخاوف والشواغل التي سمعنا عنها بشأن ما قد يعنيه ذلك أو الكيفية التي ستؤثر بها على عمل الوكالات.

أعتقد أننا رأينا قيادة من الأمين العام في تقريره عن نمو التطرف العنصري والجنسي (A/77/266)، وأعتقد أن تقاريره خطوة أولى في فهم هذا التهديد. إننا نتفق على أنه ستكون هناك حاجة إلى مزيد من البحث والبيانات. ولتحقيق ذلك، توصلنا إلى اتفاق مهم على أن تستغرق الدورة المقبلة ثلاث سنوات. كما أشار زميلي ممثل المملكة العربية السعودية، من المقرر الآن أن تُعقد في الذكرى السنوية العشرين للاستراتيجية برمتها. وهذه خبرة لنتعلم منها جميعا. إنها خبرة تعليمية للعالم. لقد اتخذنا خطوة دراماتيكية بعد 11/9 للاعتراف بأن الإرهاب العالمي هو شيء يمكن أن يكون له تأثير على كل بلد في جميع أنحاء العالم، وأننا بحاجة إلى وضع استراتيجية عالمية للتعامل مع ظاهرة عالمية.

(تكلم بالفرنسية)

لا يقتصر الإرهاب ومخاطره على أي بلد أو منطقة نزاع أو منطقة بعينها. فهي لا تقتصر على الأصل العرقي أو يحددها دين أو غيره. هذه الأشياء لا علاقة لها بالوضع. إن واقع وضعنا في العالم اليوم هو أن الإرهاب يشكل تهديداً للجميع. إنه تهديد لكل مواطن في العالم. إنه تهديد يمكن أن تكون له آثار رهيبة على شعوب العالم. ولهذا السبب أعتقد أن عملنا ضروري للغاية.

(تكلم بالإنكليزية)

أشرت في تعليقاتي الافتتاحية إلى تفجير الخطوط الجوية الهندية في عام 1985. وقبل أن أكمل ذلك التقرير مباشرة، تلقيت زيارة من رجل لم أكن أعرفه. جاء برزمة لي، وفتحتها أمامه. أخبرني أنه قريب لفتاة صغيرة كانت على متن الطائرة، وأراني صورتها. كان اسمها كيرانجيت راي. قال: "أريدك أن تعرف أن ما تفعله لا يتعلق بالأرقام أو الأشخاص الذين لا تعرفهم. لذا دعني أخبرك عنها". وقد فعل. ثم أراني شيئاً هزني حقاً. أراني الرسائل التي أرسلها الأطفال في فصلها الدراسي بمدرسة عامة في تورونتو إلى عائلتها. كما أعطاني الصورة وقال: "أريدك أن تحتفظ بهذه الصورة وتضعها على طاولة مكتبك". جاءت في إطار صغير. وأي شخص يأتي إلى مقر إقامتي سيرى تلك الصورة. إنها على مكتبي.

أخيراً، بينما نمضي قدماً، أود أن أطلب إلى الأعضاء أن يفكروا في أمرين. الأول هو القيمة الدائمة للتعاطف. يجب أن نعوّد قلوبنا على ألا نتحدث عن الكراهية ضد أنفسنا أو مجموعتنا وحسب. يجب أن نعوّد قلوبنا على أن نتحدث أكثر عن الكراهية الموجودة تجاه الآخرين أيضاً. هذا ما يعنيه التعاطف. هذا يعني القدرة على فهم ما يمرّ به الآخرون حقاً. يجب أن نعود قلوبنا على أن نفعل ذلك. ومن أجل القيام بذلك، ليس علينا إظهار تلك القدرة على التعاطف والتفاهم وحسب، ولكن علينا أيضاً أن نستمع حقاً إلى ما يقوله الآخرون حول ما قلناه للتو. هذا هو ما تدور حوله هذه العملية. وهذا هو ما تدور حوله الجمعية العامة في أفضل حالاتها. إنه يتعلق بالتعاطف، ويتعلق بالإصغاء.

أخيراً، يتعلق الأمر بالعمل. اتخذنا إجراءات لإنشاء مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. واتخذنا إجراءات لمحاولة إثبات أننا قادرون كمجتمع عالمي على تنسيق جميع جهودنا الوطنية للتصدي لأثر الإرهاب على عالمنا. لقد أنشأنا الآن هيكلاً ذا أربع ركائز تم وصفه بشكل مناسب والآن علينا الاستمرار في البناء. دعونا لا ننسَ أبداً ودعونا نبقِ في أذهاننا وفي قلوبنا حقائق جميع الذين قتلوا، وجميع المعرضين للخطر، وجميع الذين لا يتمتع أمنهم بحماية كافية لأن جهودنا كانت ناقصة. هل يمكننا أن نفعل ذلك بشكل أفضل في المرة القادمة؟ أتمنى ذلك. يجب أن نستمر في المحاولة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): على الصعيد الشخصي، أود أن أشكر السفير راي ممثل كندا، ونظيره السفير طارق الأدب ممثل تونس، على تفانيهما وتعاطفهما وعملهما الشاق وقيادتهما، مما ساعدنا على النجاح والوقوف معاً عند اتخاذ القرار 298/77 وأتقدم لهما بجزيل الشكر باسم الجمعية العامة.

السيد الأدب (تونس) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على الثقة التي أوليتموها لزميلي الممثل الدائم لكندا، السفير بوب راي، ولي شخصياً لتيسير الاستعراض الثامن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

طوال هذه العملية، سعينا جاهدين لإنجاز هذه المهمة بأفضل طريقة ممكنة، وتعهدنا بالاستماع بعناية إلى كل وفد من الوفود والعمل معه عن كثب. وحرصنا أيضاً على ضمان عملية شاملة والتماس آراء جميع الجهات المعنية، بما في ذلك المنظمات الحكومية وغير الحكومية، وممثلي المجتمع المدني، والخبراء، والأوساط الأكاديمية، وكيانات الأمم المتحدة.

وأود أن أقول إن إشراك جميع الدول الأعضاء لم يكن بالمهمة السهلة، ولكننا حاولنا جاهدين حتى اللحظة الأخيرة. وهنا أود أن أشيد بجميع الوفود على عملها الشاق ومرونتها ومشاركتها البنّاءة خلال المفاوضات، مما جعل توافق الآراء هذا ممكناً ويسّر توصلنا إلى نص القرار 298/77 الذي لا يزال نتيجة إيجابية، على الرغم من أن بعض الوفود تعتبره ناقصاً، لأنه يتضمن عدداً من الرسائل الرئيسية بشأن ما يلي: أولاً، تصميمنا الجماعي على تعزيز التعاون الدولي لمنع الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره ومكافحته، بما في ذلك من خلال نهج شامل يسعى إلى معالجة أسبابه الجذرية مع ضمان الامتثال لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون؛ ثانياً، تصميمنا على ضمان التنفيذ المتكامل والمتوازن للاستراتيجية في جميع ركائزها؛ وثالثاً، اهتمامنا الشديد بإبقاء الاستراتيجية ذات صلة وقادرة على التكيف مع مشهد التهديدات العالمية والاتجاهات الجديدة الناشئة للإرهاب الدولي، وهي مسألة ناقشناها باستفاضة في المؤتمر الرفيع المستوى الذي عقد يوم الثلاثاء.

وقد تكون لدينا بعض الآراء المختلفة بشأن بضعة جوانب من القرار أو بشأن عناصر لا يمكن للأسف إدراجها دون تعريض توافق الآراء للخطر، ولكنني ما زلت على اقتناع بأن أهم ما لدينا اليوم هو ما يوحدنا. وعلى الرغم من تلك الاختلافات، فإننا نقف متحدين ضد الإرهاب والتطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. واليوم، نتشاطر اقتناعاً مشتركاً بأننا بحاجة إلى نهج كلي للتصدي لجميع دوافع تلك الآفة، وأننا لا نستطيع أن نتصدى للتهديد بكفاءة دون تعزيز القدرات الوطنية أو دون تعزيز التسامح واحترام التنوع والحوار والتفاهم بين الأديان والثقافات بين الشعوب على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية.

واليوم، نتفق على أننا بحاجة إلى تدابير مناسبة للتصدي للتهديدات الإرهابية الجديدة والناشئة القائمة على كراهية الأجانب والعنصرية وغيرهما من أشكال التعصب، أو التي تأتي باسم الدين أو المعتقد. ونحتاج أيضاً إلى زيادة تعاوننا وتنسيقنا مع جميع الجهات المعنية لمواجهة استخدام الإرهابيين المتزايد والمتطور لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من التكنولوجيات الناشئة لارتكاب أعمال إرهابية أو التحريض عليها أو التجنيد لحسابها أو تمويلها أو التخطيط لها.

ويمكنني أن أستمر لساعات في سرد جميع العناصر الهامة الواردة في الوثيقة المعروضة علينا التي نتفق عليها جميعاً والتي تشكل

دليلنا التفصيلي المشترك لمكافحة الإرهاب، وهو آفة لا يمكن لأي بلد أن يواجهها بمفرده. ولا تزال استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي استعرضناها اليوم، إطاراً رئيسياً لعملنا الجماعي، وهي بحاجة إلى دعمنا ووحدتنا لكي تظل ذات صلة ومحدثة.

وأخيراً، لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر للأمين العام أنطونيو غوتيريش، ولوكيل الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب السيد فلاديمير فورونكوف، ولجميع موظفي مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب على جهودهم ومساعدتهم وتسهيلاتهم التي أسهمت في تحقيق النتائج التي حققناها. وأتوجه بالشكر والتقدير إلى صديقي السفير بوب راي وفريقه، وأخص بالذكر السيد حسين حرجي، وإلى زميلي ياسين صلاح على جهودهم الدؤوبة طوال العملية. إن مكافحة الإرهاب أولوية نتشاطرها جميعاً، ولا يمكننا مواجهة هذا التهديد العالمي إلا معاً.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): إن عبارات الامتنان التي أُعرب عنها قبل بضع دقائق للسفير بوب راي تذهب بالمثل إلى السفير طارق الأدب بالنيابة عن الجمعية العامة.

وأعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي، بصفة الاتحاد مراقبا.

السيد سكوغ (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بملاحظات بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بمناسبة الاستعراض الثامن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد وهي: صربيا وألبانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك؛ والبلد المرشح المحتمل جورجيا؛ وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ليختنشتاين، العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ فضلاً عن موناكو وسان مارينو. وحرصاً على الوقت واحتراماً للمتكلمين الآخرين الذين يأتون بعدي، أود أن أختصر مداخلتي. والنسخة الكاملة متاحة وسيتم نشرها.

وأودّ أن أبدأ بالترحيب باتخاذ القرار 298/77 بتوافق الآراء، بشأن الاستعراض الثامن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وبشكر الميسرين المشاركين، الممثلين الدائمين لكندا وتونس، على جهودهما الدؤوبة في النهوض بالعملية بهدف ضمان تحديث الاستراتيجية لتجسّد التهديد والتحديات التي نواجهها اليوم. وأود أن أقول لهما إن كل ما سأقوله الآن ينبغي ألا يمثّل بأي حال من الأحوال أي شيء سلبي أو أي شيء أقل من أعلى تقدير نكنّه للميسرين المشاركين على عملهما المتفاني.

ولا تزال مكافحة الإرهاب على رأس جدول أعمال الاتحاد الأوروبي، ولكنها أيضاً في طليعة الجهود الرامية إلى تعزيز السلم والأمن. إن التهديد المتطور للإرهاب والتطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب، بجميع أشكالهما وبغض النظر عن مصدرهما، لا يزال يشكل خطراً كبيراً علينا جميعاً. ويشهد على ذلك التهديد المستمر الذي يشكله تنظيم القاعدة وداعش وفروعهما في أفغانستان وآسيا الوسطى ومنطقة الساحل الأفريقي وفي أنحاء القارة الأفريقية، وفي سورية والعراق وأماكن أخرى. كما أن التهديد الذي تشكله الجماعات الإرهابية والجهات الفاعلة المنفردة ونمو التطرف والإرهاب بدوافع سياسية يقلقنا أيضاً. وفيما يتعلق بإساءة استخدام التكنولوجيات الناشئة لأغراض إرهابية والسبل الجديدة لتمويل الإرهاب، فإنها تبرز الحاجة إلى تعزيز المشاركة المتعددة الأطراف وتعزيز التعاون وفقاً لمبادئنا المشتركة.

ويجب أن نواصل العمل معاً للبناء على التقدم المحرز، مع تحديد أولويات أنشطتنا وتنسيقها على نحو أفضل. ويجب أن نكفل أن تكون جهودنا متماشية مع قيمنا الأساسية المشتركة. ويتيح لنا الاستعراض الثامن الفرصة لإعادة تركيز اهتمامنا في ذلك الصدد. ويرحّب الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بحقيقة أن الاستعراض يأخذ في الحسبان بعض هذه المسائل، ولكننا نعتقد أيضاً أنه لا تزال هناك تحديات كثيرة. وعلى الرغم من عدة أشهر من المشاورات الشاملة التي قادها الميسران المتشاركان بطريقة مثالية، فإن النص الذي اعتمدناه اليوم يقترب من التجديد التقني. ويحدونا أمل صادق في أن يشهد الاستعراض المقبل تنفيذ توافق طموح في الآراء يتلاءم مع التحديات التي نواجهها جميعاً. ومن الضروري أيضاً ضمان أن تكون الإجراءات الرامية إلى التصدي لخطر الإرهاب والتطرف العنيف إجراءات حقيقية. ويتطلب

ذلك إجراءات تحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية ولا تستخدم ضد المجتمع المدني. لذلك فمن الأهمية بمكان أن نواصل تنفيذ الاستراتيجية باتباع الاتجاه الذي حددناه في الاستعراض السابق وأكدناه في هذا الاستعراض. ويجب أن نعزز على وجه الخصوص الإجراءات المتخذة في إطار الركيزة الرابعة، التي تتعلق بحقوق الإنسان وسيادة القانون.

وفي مواجهة الهجمات الإرهابية، يتمسك الاتحاد الأوروبي ودولنا الأعضاء بالقيم المشتركة التي تقوم عليها مجتمعاتنا التعددية ويواصلون بذل الجهود للدفاع عنها بعزم. ويجب أن تحترم إجراءات مكافحة الإرهاب دائماً القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني. وعلاوة على ذلك، يجب عدم إساءة استخدام تدابير مكافحة الإرهاب لقمع من ينظر إليهم على أنهم من المعارضة وإسكات المدافعين عن حقوق الإنسان. ويشمل ذلك حالات انتقامية بسبب التعامل مع الأمم المتحدة.

يؤدي المجتمع المدني والمدافعون عن حقوق الإنسان دوراً أساسياً في توجيه الدول في مكافحتها للإرهاب والتطرف العنيف. وفي مواجهة التقلص المستمر للحيز المدني، ينبغي أن نواصل جهودنا لضمان حماية أفضل لممثلي المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، فضلاً عن مواصلة إيلاء الاهتمام الواجب للبعد الجنساني. ونتطلع إلى قيادة وكيل الأمين العام فورونكوف ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وغيرها من كيانات الاتفاق العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء تأييداً تاماً اتباع نهج يشمل المجتمع بأسره في تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، وندعو إلى تعزيز التآزر والتعاون بين الحكومات والمجتمع المدني. بالإضافة إلى ذلك، لا يمكننا أن نصرّ بما فيه الكفاية على أهمية المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة وقيادتها في الجهود الرامية إلى الوقاية من الإرهاب والتطرف العنيف ومكافحتهما. لذلك نرحّب بالإشارة الجديدة إلى منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء في الاستراتيجية.

ويجب علينا أيضاً أن نحمي المجال الإنساني. إن مكافحة الإرهاب وتقديم المساعدة الإنسانية هدفان شاملان للطرفين. ونرحّب بإدراج إشارة إلى قرار مجلس الأمن 2664 (2022) في الاستراتيجية. وفي الوقت نفسه، يؤسفنا أنه ثبت أن من المستحيل زيادة إبراز أهمية ذلك القرار. والأكثر من ذلك، يجب أن نضاعف جهودنا لعزل الإرهابيين بتجفيف جميع مصادر تمويلهم. وهذا يتطلب آليات إشراف تتبع توصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية ومعالجة التطورات مثل العملات المشفرة. ونأسف لأن تلك العناصر لم تدرج في القرار.

ويجب أن نتصدى لإساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال نهج تعدد أصحاب المصلحة، بما في ذلك العمل مع المجتمع المدني وبالتعاون الوثيق مع القطاع الخاص، مع تقديم روايات بديلة. وهناك حاجة إلى مزيد من العمل لتعزيز الحوار مع شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإجراء بحوث عن دور الخوارزميات في نشر المواد الإرهابية على الإنترنت.

وأودّ أن أنتقل إلى المنظور المؤسسي. استناداً إلى الاستعراض السابع وفي ضوء إنشاء قسم حقوق الإنسان والشؤون الجنسانية في مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، نشجع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وجميع كيانات الاتفاق العالمي على مواصلة جهودها من أجل تحسين تعميم مراعاة حقوق الإنسان ونوع الجنس بوصفهما مسألتين شاملتين، فضلاً عن جميع أنشطة مكافحة الإرهاب. وعلى الرغم من أننا نأسف لأن الوفود فوتت توافق الآراء فيما يتعلق بصياغة أكثر طموحاً في الاستراتيجية، فإننا نسلّم بأهمية تبادل الآراء خلال عملية الاستعراض. ونتطلع إلى إحراز تقدم مستدام ومواصلة الإبلاغ عن تلك الجهود.

ونود أيضاً أن نصرّ على أن من الأهمية بمكان أن يعزز مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والاتفاق العالمي تنسيقهما واتساقهما في الميدان من خلال الجهود الاستشارية المشتركة بين الوكالات. وينبغي لها دمج مشاركتها على الصعيد الميداني، بما في ذلك فيما بين المنسقين المقيمين وداخل أفرقة الأمم المتحدة القطرية من أجل دعم

جداول أعمال الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً للسلام والأمن والتنمية مثل إصلاحات الأمين العام وخطته المتعلقة بالوقاية.

ونرحّب بحقيقة أن الاستراتيجية تدعو إلى الإبلاغ في المستقبل عن تنفيذ جميع الركائز الأربع وتعتمد على إطار للنتائج. سيتيح ذلك للدول الأعضاء رصد الأثر العام للاستراتيجية وتنفيذها الشامل والمتكامل وتقييمها في نهاية المطاف. إن معايير الرصد والتقييم مفهوم معترف به على نطاق واسع لضمان الجودة، وينبغي أن نسعى إلى تنفيذها في جهود الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

وأخيراً، لا يزال الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ملتزمين بتعددية الأطراف ويدعمون الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف دعماً للأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق تخصيص موارد مالية كبيرة لشراكات بناء القدرات في مجال مكافحة الإرهاب التي يقوم عليها تنفيذ الاستراتيجية. والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه من بين المساهمين الرئيسيين في الاتفاق العالمي.

ونودّ أيضاً أن نشيد بالمشاركة الاستباقية للميسرين المشاركين مع المجتمع المدني في الاستعراض، ونود أن نشكر المجتمع المدني على شراكاته البنّاءة وتعاونه طوال هذه العملية. وسنواصل تقديم الدعم الثابت لجميع كيانات الاتفاق والتعاون معها، وكذلك مع المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، بغية تحقيق التنفيذ الكامل للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. إن مكافحة الإرهاب أولوية نتشاطرها جميعاً. وما فتئنا – في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء – ملتزمين معاً بلا كلل بالتخفيف من حدة تلك الآفة. ولن نتمكن من وقف الإرهابيين ومن يدعمهم إلا بالعمل معاً.

السيد ناسوتيون (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أودّ أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا للميسرين المشاركين للاستعراض الثامن، السفير طارق الأدب ممثل تونس، والسفير روبرت راي ممثل كندا، على جهودهما الدؤوبة طوال العملية.

تؤيد إندونيسيا البيان الذي أدلى به ممثل المملكة العربية السعودية باسم منظمة التعاون الإسلامي.

ونردد ما أعربت عنه منظمة التعاون الإسلامي من أن الاستعراض الحالي لم يجسّد الأحداث الأخيرة والاتجاهات الناشئة، ولا سيما أعمال الكراهية التي قد تحرّض على العنف والإرهاب. ومع ذلك، وعلى الرغم من تلك التحديات، نرحّب باتخاذ القرار 298/77 بتوافق الآراء، بشأن الاستعراض الثامن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ونعتقد أن الاتفاق العالمي لمكافحة الإرهاب لا يزال أداة مهمة لتوجيه وتعزيز جهودنا المشتركة لمكافحة الإرهاب. وكما أكد الأمين العام، بينما حققنا بعض المكاسب الهامة على مرّ السنين، لا يزال الإرهاب والتطرف العنيف يتجذّران وينموان، لذلك يجب أن نقف صفاً واحداً ضد ذلك التهديد العالمي. وفي هذا الصدد، أودّ أن أشدد على عدة نقاط.

تتعلق النقطة الأولى بتعزيز احترام التنوع والتسامح والتعايش كاستثمار في الوقاية. ويساور إندونيسيا القلق إزاء المدّ المتصاعد لكراهية الإسلام والحوادث الأخيرة لحرق القرآن الكريم التي قد تسهم عواقبها، إذا تركت دون إدارة، في الدخول في حلقة مفرغة من العنف. لذلك يتحتم إدماج تلك الحقائق وصياغة نهج أكثر شمولاً في استراتيجيتنا للتصدي بفعالية للظروف التي يمكن أن تحرّض على أعمال الإرهاب وأيضاً زيادة الإسهام في إقامة مجتمع سلمي وعادل وشامل.

وتتعلق النقطة الثانية بتعزيز بناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات. فمع وجود العديد من التهديدات الجديدة والناشئة، بما في ذلك استخدام التكنولوجيات الجديدة، نحتاج إلى التكيف والابتكار باستمرار. وترى إندونيسيا أن الاستراتيجية تتيح فرصاً كبيرة للدول الأعضاء لتعزيز التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي بطريقة أكثر تنسيقاً واتساقاً. وسيؤدي ذلك أيضاً إلى تحسين التآزر والفعالية في تنفيذ الاستراتيجية، ليس فيما بين الدول الأعضاء فحسب، بل أيضاً داخل منظومة الأمم المتحدة نفسها.

وفي سياق منطقتنا، اتخذت الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا خطوات هامة لتعزيز التعاون الإقليمي في مكافحة الإرهاب من خلال وضع خطة عمل رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمنع

ومكافحة تصاعد الراديكالية والتطرف العنيف، وخطة عمل بالي للفترة 2019–2025 كإطار تنفيذي لها، وهو ما يتماشى مع استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

تولى الرئاسة السيد أرابا (بنن)، نائب الرئيس.

وتتعلق نقطتي الثالثة بتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين. وتعتقد إندونيسيا أنه ينبغي مواصلة تعزيز التعاون بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني ووسائط الإعلام والزعماء الدينيين والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، مع مراعاة أصوات النساء والشباب وضحايا الهجمات الإرهابية. وبتعزيز الحوار وتبادل المعلومات، يمكننا أن نحقق أقصى استفادة من القدرات المختلفة ولكن المتكاملة لأصحاب المصلحة ذوي الصلة لتعزيز قدرتنا الجماعية على منع أعمال الإرهاب والتصدي لها.

وفي الختام، أودّ أن أؤكد من جديد التزام إندونيسيا بتعزيز الجهود في مكافحة الإرهاب على أساس التنفيذ المتوازن للركائز الأربع للاستراتيجية.

السيد حسين (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد بنغلاديش البيان الذي أدلى به ممثل المملكة العربية السعودية بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا للسفير روبرت راي ممثل كندا، والسفير طارق الأدب ممثل تونس، على قيادتهما في تيسير الاستعراض الثامن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. إن خبرتهما وحكمتهما في التصدي لتلك المهمة المعقدة جديرة بالثناء حقاً. وعلى الرغم من اختلاف الآراء بشأن المسائل الحاسمة، فإن اتخاذ القرار 298/77 بتوافق الآراء، بشأن الاستعراض الثامن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، يمثّل معلماً هاماً في جهودنا الجماعية لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

وقد توصل استعراض هذا العام إلى العديد من مسارات العمل الحيوية للتصدي للإرهاب والتطرف العنيف على نطاق عالمي. ونقرّ بصفة خاصة بالتركيز على إشراك قادة المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء لتحقيق أهداف استراتيجية مكافحة الإرهاب. ويهيب الاستعراض بالدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة، اعترافاً منه بأهمية بناء القدرات في تنفيذ الاستراتيجية، تقديم الدعم لتعزيز القدرات الوطنية للدول الأعضاء في مجال مكافحة الإرهاب ومنع الأنشطة المتطرفة التي تغذي الإرهاب. وعلاوة على ذلك، يشجّع الاستعراض الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية على تعميق فهمها ودعم المبادرات الرامية إلى التصدي للإرهاب في وضع وتنفيذ استراتيجيات عالمية وإقليمية ووطنية لمكافحة الإرهاب.

وتتبع بنغلاديش، بقيادة رئيسة الوزراء الشيخة حسينة، سياسة عدم التسامح مطلقاً مع جميع أشكال الإرهاب والتطرف العنيف. وقد وقفنا دائماً بحزم لعدم السماح لأي فرد أو كيان إرهابي باستخدام أراضينا أو مواردنا. وكما ذكرت رئيسة الوزراء الموقرة الشيخة حسينة، فإن الإرهابيين إرهابيون. وليس لهم دين. وعلى هذا النحو، فإننا نعارض بشدة أي سياسة أو إجراء يسمح بتصنيف الإرهابيين على أساس الدين. ونهيب بالدول الأعضاء أن تزيد من الاستثمار في معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب وأن تتخذ، تحقيقاً لتلك الغاية، تدابير ضد التهميش الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ووقف تدفق الأسلحة والتمويل إلى الجماعات الإرهابية، ومواصلة السعي إلى التسوية السلمية لجميع المنازعات الدولية.

ونعرب عن امتناننا لجميع الوفود على إسهاماتها القيمة خلال مفاوضات الاستعراض الثامن. ولئن كان اعتماد الاستراتيجية المنقّحة اليوم يمثل خطوة إيجابية إلى الأمام، فإن التحدي الرئيسي الذي نواجهه يكمن في تنفيذها الفعال. ونشكر الأمين العام على تقريره، الوارد في الوثيقة A/77/718، الذي يوجز التقدم الذي أحرزته منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. ونقدر دعم الأمم المتحدة المستمر للدول الأعضاء، من خلال اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، في وضع وتنفيذ الاستجابات في إطار جميع الركائز الأربع للاستراتيجية.

وتمشياً مع تلك الجهود، نرحّب بالاقتراح الذي قدمه الأمين العام في تقريره المعنون خطتنا المشتركة (A/75/982) بالعمل على وضع خطة جديدة تركز على السلام وتهدف إلى الحد من المخاطر الاستراتيجية، بما في ذلك الإرهاب. ونتوقع نفس روح التعاون والقيادة من منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ الولاية المستمدة من الاستعراض.

وفي الختام، نؤكّد من جديد التزام بنغلاديش الثابت بمكافحة الإرهاب والتطرّف العنيف بجميع أشكاله ومظاهره.

السيدة تشان فالفيردي (كوستاريكا) (*تكلمت بالإسبانية*): تشكر كوستاريكا الميسرين المشاركين للاستعراض الثامن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب على عملهما خلال عملية التفاوض. تلك لم تكن مهمة سهلة.

ويمثل استعراض الاستراتيجية فرصة ذهبية لتحسين الاتفاقات التي توصلنا إليها، ولمراعاة ما تعلمناه منذ الاستعراض السابق وللاتفاق على أهداف أكثر طموحاً. ولهذا السبب، قدمت كوستاريكا خلال الاستعراض مقترحات بنّاءة متعددة للنص المتعلق بالشفافية والمساءلة والتقييم ومشاركة المجتمع المدني، ولا سيما إدماج تحليل جنساني محدد وضمن سياقه. ومع ذلك، لا يمكننا أن نخفي خيبة أملنا لأن الاستراتيجية التي اعتمدناها ليست طموحة بما فيه الكفاية.

ولئن كنا نتفق مع الوفود التي قالت إن الركائز الأربع للاستراتيجية ينبغي أن تطبّق بطريقة متوازنة في مكافحة الإرهاب لأسباب تتعلق بالاتساق، فإن قيم تعزيز حقوق الإنسان والنهوض بالمساواة بين الجنسين ينبغي أن تطبق أيضاً في جميع إجراءات الوقاية والاستجابة. لذلك يجب أن تكون موجودة في النص بطريقة تغطي جميع المناحي. ونأسف أشد الأسف لعدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن اقتراح كوستاريكا بإدراج تحليل لحقوق الإنسان ونوع الجنس في دراسة الظروف المؤدية إلى الإرهاب، آخذين في الحسبان أن عدم المساواة الهيكلية بين الجنسين تؤثر تأثيراً غير متناسب على النساء والفتيات، ومستكشفين للصلة بين الذكورة وعدم المساواة الهيكلية.

وعلى الرغم من جهودنا، لا تزال الركيزة الأولى من الاستعراض الثامن للاستراتيجية لا تتضمن أي إشارة إلى نوع الجنس أو المرأة. فلم نصل بعد إلى تلك المرحلة. وأكرر – ليس بعد. هذه المحادثة في بداياتها. وستواصل كوستاريكا تقديم المقترحات، والاستماع إلى الحجج، وبناء الجسور التي ستسمح لنا يوماً ما بالتغلب على تجاهل المنظور الجنساني الذي يعوق جميع صكوك واستراتيجيات السلام والأمن الدوليين. إن من الأهمية بمكان، بالنسبة لكوستاريكا، أن نحلل أيضاً كيف تؤثر العلاقات بين الجنسين على قرارات الرجال والنساء للتعامل مع الجماعات المتطرفة العنيفة، وكيف تؤثر على الإجراءات التي يتخذونها داخل تلك الجماعات، وكيف تُشكل تلك العلاقات القصص التي ترويها تلك الجماعات عن أنفسها. وتقيم العديد من الدراسات الأكاديمية صلات بين بعض الخصائص الذكورية النمطية، مثل العدوانية والقوة، وبين ارتكاب أعمال العنف.

والمجال الآخر الذي فشلنا فيه جماعياً هو تعزيز آليات الرقابة والمساءلة. إن طلب الجمعية العامة إلى الأمين العام تقديم تقرير يتضمن دراسة عن الحاجة إلى قدرة استشارية داخلية أو قدرة على الرصد والتقييم بشأن فعالية أنشطة منظومة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب هي خطوة أولى مشجعة. وعلى الرغم من أننا لم نتمكن من الاتفاق على مستوى أعلى من الالتزام، فإننا نأمل أنّ الدعوة الموجهة إلى الأمين العام لتقديم تقرير عن أثر الأنشطة في إطار معتمد على النتائج ستسمح لنا بمواصلة التحرك في الاتجاه الصحيح.

دعونا نضع نُصب أعيننا دائماً أن الكلمات التي نتفق عليها في الاستراتيجية، فضلاً عن الأنشطة التي نضطلع بها لتنفيذها، لها تأثير على المجتمعات المحلية وعلى حياة الناس، وعلى الضحايا والناجين الذين استمعنا إلى شهاداتهم هذا الأسبوع. وبالنسبة لكوستاريكا، فمن الأهمية بمكان المضي قدماً في هذه العملية وغيرها من عمليات الأمم المتحدة، مع التسليم بأن توافق الآراء لا يمكن أن يقتصر على المسائل الصغرى غير الخلافية، بل يجب أن يكون التزاماً راسخاً وطموحاً بالبحث عن حلول فعالة وعادلة للتحديات العالمية التي نواجهها.

السيد عارف (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أودّ أن أعرب عن تقديري وامتناني الصادق للرئيس والميسرين المشاركين على كل الجهود المبذولة في هذه العملية.

ونؤيد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي.

تتطلب مكافحة الإرهاب إرادة وتصميماً متينين وجهداً جماعياً حقيقياً بروح من تعددية الأطراف. وتظل الأمم المتحدة، بوصفها أسمى تعبير عن تعددية الأطراف، إطاراً دولياً لا مثيل له لتنشيط إرادة الدول في مكافحة الإرهاب. ويتّسم استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بوضع فريد بشكل خاص في ذلك الصدد، لأنه يوقد من جديد جذوة الدعوة إلى العمل المتضافر والتعاون لمكافحة تلك الظاهرة الإجرامية البشعة.

وبصفتنا دولة لطالما كانت ضحية للإرهاب وفي الوقت نفسه مناصراً لمكافحة الإرهاب، فإننا نولي أهمية كبيرة لاستعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وقد شارك وفد جمهورية إيران الإسلامية بنشاط وبحسن نية في تلك العملية بغية مواصلة إسهامه في تعددية الأطراف في معرض مكافحة الإرهاب. وقد أبدى وفدنا أقصى درجات المرونة. وزودنا الزملاء على النحو الواجب بالأساس المنطقي لمقترحاتنا وأسسها، وكانت نيتنا الخالصة هي تحسين سبل ووسائل مكافحة الإرهاب.

وبينما أيد الكثيرون مقترحاتنا، لم تقبل بعض الوفود حتى بالصياغة المتفق عليها دون تنويرنا بالأسباب المحتملة لعدم النظر في تلك المقترحات. ومما يؤسف له أن نفس الوفود اتبعت نهجاً مماثلاً فيما يتعلق بمقترحات منظمة التعاون الإسلامي. ومن بين المقترحات القيّمة والبنّاءة جداً لمنظمة المؤتمر الإسلامي، أود أن أشير بصفة خاصة إلى الصياغة المقترحة فيما يتعلق بأهمية الرد الفعّال على الهجمات الإرهابية ضد المسلمين التي تنبع من التحريض على الإرهاب من خلال التدنيس المتعمد للقرآن الكريم والمساجد. وحقيقة أن أكثر من 50 دولة عضواً قدمت هذا الاقتراح أمر بديهي ويدل على أن المسلمين يقعون يومياً للأسف ضحايا للجماعات العنصرية والمنادية بالتفوق العرقي، وأن خطاب الكره وكراهية الإسلام الذي تروج له هذه الجماعات والأفراد يخلق أرضاً خصبة للإرهابيين لاستهداف المسلمين. غير أن اقتراح المنظمة الذي يتناول هذه المسألة قد رُفض من جانب أقلية من الوفود دون أي سبب ملموس. وكان من المؤسف جداً أننا شهدنا خلال تلك المفاوضات، بوصفنا عضواً نشطاً في منظمة المؤتمر الإسلامي، قلّة تبرّر التحريض على الإرهاب والعنف ضد المسلمين أو تتجاهله.

لقد كنّا على استعداد لرؤية الاستعراض الجديد لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب يعالج بطريقة أكثر واقعية التحريض على الإرهاب ضد المسلمين، والقضايا الرئيسية والتطورات الجديدة للغاية، فضلاً عن التحديات المستمرة والعميقة الجذور في كثير من الأحيان التي تعيق جهود الدول الأعضاء في مكافحة الإرهاب، بما في ذلك عدم وجود تعاون حقيقي في مكافحة الإرهاب من جانب النظام العالمي لحوكمة الإنترنت والكيل بمكيالين وتسييس مكافحة الإرهاب.

لكن تعنُت القلة حال دون توصل الأكثرية إلى نص متوازن وبالتالي دون التقدم بكفاءة نحو تحقيق الهدف المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الإرهاب. وسنواصل مشاركتنا مع الوفود الأخرى لضمان أن نركز خطواتنا المشتركة في المستقبل على المسائل ذات الاهتمام المشترك، وليس على تلك التي قد تثير الانقسام فحسب، أو تلك التي غالبا ما تكون مكررة، أو غير ذات أولوية. وذلك بالطبع لا يخل بالجهود الجديرة بالثناء والتفاني بلا كلل للميسرين المشاركين في العملية.

ولكن على الرغم من اعتراضاتنا الشديدة على استبعاد العديد من المسائل ذات الأولوية بالنسبة لنا، فضلا عن الأولوية بالنسبة لمنظمة التعاون الإسلامي، وعلى الرغم من إدراج بعض الصياغات الجديدة، التي لا تُعرف فائدتها لمكافحة الإرهاب، فقد أظهرنا مرة أخرى التزامنا ببذل جهد جماعي لمكافحة الإرهاب من خلال الحفاظ على توافق الآراء حتى تتمكن الأمم المتحدة ككل من اغتنام هذه الفرصة الفريدة لتعزيز إرادة المجتمع الدولي وتصميمه وعزمه على خوض حرب حقيقية ضد الإرهاب.

وقد أبدت جمهورية إيران الإسلامية عزمها الثابت والتزامها القوي بمكافحة الإرهاب بتقديم المساعدة الفعالة للدول المتضررة في مكافحة

الجماعات الإرهابية في المنطقة وتفكيكها. وأدى أشجع أبناء شعبنا دورا حاسما مضحين بأرواحهم في محاربة تنظيم داعش، من أجل أنبل قضايا الإنسانية وفي سبيل الله. وفي هذا الصدد، قاد اللواء قاسم سليماني بفعالية جهود مكافحة الإرهاب في المنطقة، مما أسفر عن هزيمة كبيرة لتنظيم داعش، لولاها لكان التنظيم قد وسع هيمنته عنفا وإرهابا خارج المنطقة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأحيي ذكرى التضحيات الرائعة للواء قاسم سليماني ورفاقه في الكفاح ضد الإرهاب، الذين استشهدوا في هجوم إرهابي في مطار بغداد أثناء قيامهم بمهمة رسمية في العراق.

ونؤكد من جديد أن على الدول أن تكف وتمتنع عن اتخاذ وتطبيق تدابير قسرية انفرادية تشكل أعمالا غير مشروعة دوليا تعوق التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب. وندين الهجمات الإرهابية الممنهجة ضد الشعب الفلسطيني، التي تشكل انتهاكات خطيرة للحقوق الأساسية للإنسان، فضلا عن مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. كما ندين بأشد العبارات الممكنة جميع أعمال الإرهاب، بما فيها تلك التي تستهدف العلماء والمسؤولين الحكوميين في الدول الأعضاء، وكذلك الأعمال الإرهابية ضد المنشآت النووية السلمية وتخريبها.

في الختام، وإذ نؤكد من جديد أن التدابير المتخذة لمكافحة الإرهاب ينبغي أن تكون متفقة مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، نود أن نكرر التزامنا بمكافحة الإرهاب وأن نشدد على الدور المحوري للجمعية العامة، ذات العضوية العالمية، في التصدي للإرهاب وضمان التنفيذ المتوازن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ومن المفهوم أن تنفيذ القرار 298/77 سيكون وفقا للتشريعات والأولويات والسياقات الوطنية.

السيدة فيتاي (هنغاريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بالإشادة بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه بشأن القرار 298/77 المتعلق باستعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ونعرب عن بالغ تقديرنا لكندا وتونس على عملهما الدؤوب خلال مشاورات الاستعراض الثامن وعلى جهودهما القوية للتوصل إلى حل توفيقي.

تؤيد هنغاريا بيان الاتحاد الأوروبي، وتود أن تضيف بعض الملاحظات بصفتها الوطنية.

تشكل مكافحة الإرهاب إحدى الأولويات الرئيسية للحكومة الهنغارية؛ ولذلك، تابعنا عملية الاستعراض عن كثب. أولا، نشيد بالجهود المبذولة للحفاظ على التوازن، المصمم بعناية، بين الركائز الأربع للاستراتيجية، ويسرنا في هذا الصدد أن نلاحظ أن القرار يتضمن الآن إشارات إلى قرار مجلس الأمن الهام 2664 (2022) وإلى دور منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء. ومع ذلك، لا يسعنا ألا نذكر بعض العناصر الناقصة التي كان من شأنها أن تكون أساسية في جعل الاستراتيجية موضع ثقة في المستقبل وتعكس التحديات الراهنة.

ولتوضيح وجهة نظرنا، نبلغ الجمعية بأن المركز الهنغاري لمكافحة الإرهاب اعتقل هذا الأسبوع تحديدا رجلا خطط لارتكاب هجوم إرهابي في هنغاريا. ويعتقد أن الرجل استوحى الخطة عبر الإنترنت من هجمات إرهابية سابقة. وكان هدفه على ما يبدو قتل أكبر عدد ممكن من الأشخاص، ونشر مقاطع فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي بشأن خططه. وفيما يتعلق بذلك الحدث الأخير، نود أن نسلط الضوء على أن استلهام التطرف عبر الإنترنت والفاعلين المنفردين أمور ما فتئت تشكل تهديدا أمنيا مستمرا، على نحو ما أكده أيضا تقرير الأمين العام عن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب الصادر هذا العام (A/77/718). وللأسف، لم يُفصَّل الخطر المتطور للفاعلين المنفردين في النص. وعلاوة على ذلك، نلاحظ للأسف أن الصياغة المتعلقة باحتمال إساءة استخدام التكنولوجيات الجديدة والناشئة لأغراض إرهابية لم تتغير كثيرا منذ الاستعراض السابق، على الرغم ليس فقط من التطور السريع لتلك التكنولوجيات، ولكن أيضا من الآثار المترتبة على مكافحة إساءة استخدامها في مجال حقوق الإنسان.

اسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على أن هنغاريا تواصل التمسك بالتزامها بمكافحة الإرهاب وتعزز جهودها الوطنية من

خلال التعاون الدولي. ويتجلى ذلك في انضمامنا مؤخرا إلى برنامج مكافحة سفر الإرهابيين، الذي يديره مكتب مكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، نشيد بالعمل المكثف الذي يقوم به مكتب مكافحة الإرهاب ومكاتب البرامج التابعة له، ونلاحظ أن هذا العمل يتطلب تمويلا مستداما ويمكن توقعه. ولا يمكن تنفيذ الاستراتيجية إلا على أساس متين، ولا يمكن إنجاز ولاية مكتب مكافحة الإرهاب إلا إذا توفرت خلفية مالية مستقرة.

السيد بيريس أيستران (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): تتشرف جمهورية فنزويلا البوليفارية بأن تأخذ الكلمة باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة.

ونغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا للأمين العام لتقديمه تقريره عن أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، على النحو الوارد في الوثيقة A/77/718، التي أحطنا علما بها على النحو الواجب.

إن الأعمال الإرهابية لا تهدد السلامة الإقليمية للدول واستقرارها فحسب، بل تهدد أيضا السلام والأمن على الصعد الوطني والإقليمي والدولي. فهي لا تولد الإرهاب وتنتهك حقوق الإنسان فحسب، بل تسعى أيضا إلى زعزعة استقرار الحكومات المشكّلة بصورة مشروعة أو النظام الدستوري السائد والوحدة السياسية للدول، مما يؤثر بالتالي على استقرار دول بأكملها وعلى أساس المجتمعات ذاته. إضافة إلى ذلك، فإن للأعمال الإرهابية عواقب سلبية، في جملة أمور، على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول، بينما تؤدي إلى خسائر بشرية يتعذر قياسها وخسائر اقتصادية كبيرة، بما في ذلك نتيجة لتدمير الهياكل الأساسية العامة والخاصة الحيوية للدول.

ولذلك، نعرب عن رفضنا القاطع لجميع أعمال الإرهاب، بغض النظر عن دوافعها وحيثما ومتى ارتكبت وأيا كان مرتكبوها. وجميع أعمال الإرهاب وأساليبه وممارساته إجرامية لا يمكن تبريرها وتمثل انتهاكات واضحة لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي. وبالمثل، فإن تقديم أي نوع من الدعم، النشط أو السلبي، إلى المنظمات الإرهابية أو الأشخاص الإرهابيين بغرض التحريض على ارتكاب أعمال إرهابية أو التخطيط لها أو تمويلها أو ارتكابها أو المشاركة في ارتكابها يتعارض أيضا مع قيم ومبادئ وروح الميثاق التأسيسي لمنظمتنا.

ومع ذلك، ينبغي أن نؤكد، من ناحية، على أنه لا يجوز بأي حال من الأحوال مساواة الإرهاب بالكفاح المشروع للشعوب الرازحة تحت وطأة الاستعمار أو الهيمنة الأجنبية والاحتلال الأجنبي من أجل تحقيق تقرير المصير والتحرر الوطني، ومن ناحية أخرى، يجب ألا يُربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية. وبالمثل، نرفض التلاعب السياسي بمكافحة الإرهاب، بما في ذلك من خلال إصدار قوائم تعسفية وانفرادية تتهم الدول بدعم الإرهاب المزعوم – وهي ممارسة من نافلة القول إنها تتعارض تماما مع القانون الدولي.

ونشدد أيضا على أن الترويج للإرهاب أو تيسيره، فضلا عن استخدام المنصات الرقمية للتحريض على الأعمال الإرهابية وتمويلها بغرض النهوض بسياسات تغيير النظام أو خطط تسعى إلى الهيمنة الاستعمارية الجديدة، أمر غير مقبول بشكل واضح. ولن نغالي مهما قلنا في التشديد على أن الجهود الرامية إلى منع الإرهاب الدولي ومكافحته ينبغي ألا تستخدم، في أي ظرف من الظروف، كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول أو اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة، الأمر الذي يتناقض بجلاء مع روح ميثاق الأمم المتحدة ونصه.

إن اتخاذ القرار 298/77 بتوافق الآراء، الذي جددت الجمعية العامة من خلاله بالإجماع مرة أخرى استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، لدليل واضح على التزام المجتمع الدولي الثابت بالجهود الرامية إلى منع ومكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ونؤكد من جديد، في ذلك السياق، الدور القيادي والمسؤولية الرئيسية للدول ومؤسساتها الوطنية، بمساعدة الأمم المتحدة، وفي إطار الاستراتيجية العالمية وبناء على الطلب، في الجهود المبذولة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية لمنع هذه الآفة الخسيسة ومكافحتها.

ونسلم بأن الكثير قد تحقق بالفعل منذ اعتماد الاستراتيجية العالمية في عام 2006. ومع ذلك، لا يزال أمامنا طريق طويل لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الإرهاب، الأمر الذي يتطلب، في جملة أمور، التنفيذ المتوازن للاستراتيجية العالمية والامتثال الكامل للالتزامات الدولية ذات الصلة. هذه معركة لا تحتمل أي انقسامات أو معايير مزدوجة. ويجب أن نعلن بوضوح أنه لا يمكن أن يكون هناك إرهابيون أخيار وإرهابيون أشرار. في ذلك السياق، وإدراكا منا لحقيقة أن الإرهاب لن يُهزم بالقوة العسكرية وتدابير إنفاذ القانون والعمليات الاستخباراتية وحدها، نشدد على أهمية المعالجة الشاملة للأسباب الجذرية للإرهاب، تماشيا مع أحكام الركن الأول من الاستراتيجية العالمية، بغية التغلب بفعالية على الظروف التي قد توفر أرضا خصبة للترويج للخطط الإجرامية القائمة على الكراهية والتشهير والتعصب والطائفية والعنصرية والتطرف، بما في ذلك التفوق العرقي والنازية الجديدة، والتي تسعى إلى استغلال الانقسامات والتحديات التي تواجه كل دولة لغرض وحيد هو تأجيج التوترات وتعزيز ارتكاب الأعمال الإرهابية. ونشير، في جملة أمور، إلى الفقر، والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، والتعصب السياسي والعرقي و/أو النزاعات، فضلا عن الهيمنة الاستعمارية أو الأجنبية والاحتلال الأجنبي، والانتهاكات المنتظمة لسيادة الشعوب والأمم وسلامتها الإقليمية، وكلها جزء مما يسمى بدوافع الإرهاب. لذلك، نرى أننا إذا أردنا حقا القضاء على آفة الإرهاب في الأجلين القصير والطويل، يجب أن نعالج بحزم كل تلك العوامل.

وتعرب مجموعة الأصدقاء عن تصميمها على اتخاذ تدابير سريعة وفعالة تستند إلى الشرعية الدولية ومبادئ الميثاق التأسيسي لمنظمتنا للقضاء على الإرهاب الدولي نهائيا. في ذلك الصدد، نعتبر أن من الأهمية القصوى زيادة تعزيز وتوسيع نطاق التعاون الدولي وتقديم المساعدة التقنية، عند الطلب، وعلى أساس الاحتياجات والأولويات التي تحددها الدول الطالبة، حتى نتمكن من التقدم بفعالية نحو تحقيق تلك الغاية. وعليه، فإننا نغتنم هذه الفرصة أيضا لنكرر دعوتنا إلى إزالة التدابير القسرية الانفرادية، التي تعيق هذا التعاون، وبالتالي تمنعنا عمدا من تحقيق عالم خال من الإرهاب، وهو ما نتطلع إليه. علاوة على ذلك، نصر أيضا على ضرورة أن نستأنف، في أقرب وقت ممكن، المفاوضات بشأن إبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي، تغطي جميع جوانب تلك الظاهرة، لأننا واثقون من أن هذه المعاهدة ستكمل مجموعة الصكوك القانونية القائمة في هذا المجال.

وفي الختام، بينما نعرب عن تضامننا الكامل مع البلدان التي عانت مؤخرا من أعمال الإرهاب، فإننا نجدد تصميمنا على الحفاظ على سيادة ميثاق الأمم المتحدة وصلاحيته وتعزيزه والدفاع عنهما. وندعو جميع الأعضاء المسؤولين في المجتمع الدولي إلى تنحية خلافاتهم جانبا، وبدلا من ذلك، العمل مع بعضهم البعض والعمل معا، بطريقة حاسمة ومنسقة وشاملة للجميع، من أجل القضاء على تلك الآفة البغيضة، بما في ذلك من خلال التنفيذ الكامل والفعال والمتوازن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

السيد باباكوستاس (اليونان) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، تود اليونان أن تهنئ الميسرين المشاركين، الممثلين الدائمين لكندا وتونس، فضلا عن فريقيهما على العمل المضطلع به في إعداد الاستعراض الثامن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

تؤيد اليونان أيضا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي وتود أن تدلي بالملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

اسمحوا لي أن أبدأ بمشاركة الآخرين في الإعراب عن التعازي لشعب أوغندا وحكومتها فيما يتعلق بالهجمات التي وقعت مؤخرا على أراضيها في 17 حزيران/يونيه، قبل خمسة أيام تحديدا.

في عالم اليوم المضطرب، أصبحت البيئة الأمنية العالمية المعقدة متقلبة ومجزأة على نحو متزايد. إن عودة ظهور المعضلات الأمنية الطويلة الأجل والمنافسة الاستراتيجية بين الدول المعرضة للتهديدات غير التقليدية والعابرة للحدود الوطنية، مثل الإرهاب، تتحدى قدرة النظام المتعدد الأطراف على التخفيف من حدتها.

ولا تزال مكافحة آفة الإرهاب، وهي أحد أكبر التهديدات للإنجازات التي تحققت في مجال العدالة والأمن والحرية، تشكل أولوية للأمم

المتحدة والدول الأعضاء. وبما أن التعاون الدولي عنصر أساسي في التصدي لذلك التهديد المشترك، فإن الاستراتيجية تشكل أداة لا غنى عنها توفر خطة تعاون مشتركة. يمثل الاستعراض الثامن للاستراتيجية أداة تؤكد الدور المركزي للأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي، وتظهر التزامنا المستمر، وتوفر التكيف اللازم مع تحول الإرهاب. وتشارك اليونان بنشاط في جهدنا المشترك، وتود في هذا الصدد أن تسلط الضوء على المسائل التالية على وجه التحديد.

أولا، في الوقت الذي تتحول فيه الأعمال الإرهابية باستمرار وتتغير في أجزاء مختلفة من العالم، يتضمن الميثاق العالمي لمكافحة الإرهاب نهجا شاملا لمكافحة الإرهاب. وتتطلب مكافحة الإرهاب خطة واسعة النطاق لمكافحة الإرهاب تركز بصورة خاصة على منع الدوافع الكامنة وراء تغذية نزعة التطرف والتطرف العنيف والتصدي لها من خلال العمل مع الحكومات والزعماء الدينيين المحليين.

ثانيا، خلال الاستعراض الحالي للاستراتيجية، لم يطرأ تعديل كبير على الفقرات ذات الصلة من قرار الجمعية العامة المتعلقة بالاتجار والتجارة غير المشروعة بالممتلكات الثقافية التي قد يستفيد منها الإرهابيون أو التي قد تستهدفها الهجمات الإرهابية. ومع ذلك، نود أن نشدد على أهمية التعزيز العملي والسياساتي الملموس للجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية والاتجار بها حتى لا يستفيد منها الإرهابيون. ووفقا لليونسكو، فإن هذا النهب يسهم إسهاما كبيرا في تمويل الجماعات الإرهابية. ويتعين علينا أيضا ضمان إعادة الممتلكات الثقافية المصدرة أو المستوردة أو المستخرجة بصورة غير مشروعة أو المسروقة إلى بلدانها الأصلية. تؤيد اليونان باستمرار إدراج الاتجار بالقطع الأثرية التي يتم الحصول عليها عن طريق النهب أو الحفريات غير القانونية في الإجراءات الرامية إلى مكافحة تمويل جدول أعمال الإرهاب.

ثالثا، نرى أنه ينبغي زيادة تشجيع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، ومنظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء على وجه الخصوص، كجزء من نهج يشمل المجتمع بأسره، وتمكينها من الإسهام في تحقيق أهداف الاستراتيجية في بيئة تحترم حقوق الإنسان وتحميها وتعززها، وفقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

أخيرا، نود أن نشدد على أهمية قرار مجلس الأمن 2664 (2022) حتى لا تعيق تشريعات وتدابير مكافحة الإرهاب، في حدود أحكامه ووفقا لالتزامات الدول بموجب القانون الدولي، الأنشطة الإنسانية والطبية أو المشاركة مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة بطريقة تتسق مع القانون الدولي الإنساني.

وترحب اليونان باتخاذ القرار 298/77، الذي يتضمن الاستعراض الثامن للاتفاقية العالمية لمكافحة الإرهاب، الذي يعزز ويوطد الجهود الرامية إلى منع الإرهاب ومكافحته. نؤمن إيمانا راسخا بأننا سنوطد التقدم من خلال الوحدة والتضامن. ونحن على استعداد للإسهام والتعاون في تنفيذ جميع ركائز الاستراتيجية.

السيد أوغاريي (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، تود بيرو أن تشكر الممثلين الدائمين لكندا وتونس، فضلا عن فريقيهما، على الروح المهنية والتفاني اللذين قادا بهما العملية الشاقة والحساسة المتمثلة في استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. نرحب مرة أخرى باعتماد الاستراتيجية بتوافق الآراء (القرار 298/77)، كما جرت العادة منذ عام 2006، ومن هذا المنطلق، نؤكد من جديد أهميتها ومسؤوليتنا المشتركة عن استكمالها في مواجهة التحديات والحقائق الجديدة. نرى أن من الأساسي إعادة التأكيد على أن أعمال الإرهاب وأساليبه وممارساته بجميع أشكالها ومظاهرها أنشطة تهدف إلى إنكار حقوق الإنسان والديمقراطية، ولهذا السبب يلتزم المجتمع الدولي بمنع الإرهاب ومكافحته بطريقة حاسمة وموحدة ومنسقة وشفافة وشاملة للجميع تضمن احترام الحقوق الأساسية.

ونعتقد أن من المهم جدا تعزيز أوجه التآزر بين مكتب مكافحة الإرهاب ولجنة مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب في إطار ولايات كل منها، بغية تقديم الدعم الشامل والمساعدة التقنية للدول استنادا إلى تقييم مناسب لاحتياجاتها. سيساعد ذلك في ضمان تنفيذ الاستراتيجية بطريقة منسقة وشاملة ومتوازنة لجميع أركانها، ووفقا

لالتزامات الدول الأعضاء بموجب القانون الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي للاجئين، والقانون الدولي الإنساني.

ومن الضروري دعم ضحايا الإرهاب لضمان معاملتهم بكرامة واحترام. ويجب ضمان حقهم في اللجوء إلى القضاء وآليات التعويض. إن تعزيز قدرة الدول على مساعدة الضحايا أمر بالغ الأهمية لتكريم ودعم ضحايا الإرهاب والناجين منه، ولحماية تمتعهم الكامل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وفي هذا الإطار، كانت رعاية ضحايا الإرهاب أحد الأهداف ذات الأولوية لحكومة بيرو، على النحو المعترف به في السياسة الوطنية المتعددة القطاعات لمكافحة الإرهاب 2019 2023.

ونرى أنه من الضروري والمهم أن نذكر التهديد الذي يشكله التطرف العنيف الذي يمكن أن يؤدي إلى الإرهاب. فمن ناحية، يجب أن نعالج أوجه عدم المساواة والأسباب الهيكلية الأخرى، بما يتماشى مع سياسات التنمية الوطنية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما الهدفان 1 و 16 من أهداف التنمية المستدامة. ومن ناحية أخرى، يجب أن نتجنب تطرف الأفراد وأن نعزز النسيج الاجتماعي، جنبا إلى جنب مع الجهات الفاعلة من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص. فهذه معركة تدور في عالم الأفكار، حيث يجب أن نتغلب على خطاب العنف والكراهية برسالة سلام ومصالحة.

وفي مكافحة تمويل الإرهاب، يتسم عمل وحدات الاستخبارات المالية والجمارك بأهمية حاسمة. فطابع الظاهرة التي نواجهها يتطلب منا تحسين آليات التعاون وتبادل المعلومات فيما بين تلك الكيانات، على الصعيدين الوطني والدولي. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية وفروعها الإقليمية تضطلع بدور مهم في تعزيز ومساعدة الدول على تعزيز نظمها المالية. وبمهاجمة الآليات ومصادر تمويلها، سنحد من قدرة الجماعات الإرهابية على الهجوم.

وفي هذا الصدد، يجب أن نسلط الضوء على أهمية معالجة الصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية والديناميات المفيدة للطرفين التي يمكننا أن نعدد بينها. وفي ذلك السياق، نسلط الضوء على الصلة التي يمكن أن تربط الجريمة المنظمة عبر الوطنية بالإرهاب. ومن الضروري تحسين التعاون على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية بغية تعزيز قدرة الدول على التصدي للتحدي. وبنفس الطريقة، من الضروري الحفاظ على الالتزام والإجراءات المتناسقة لمنع وتفكيك التدفقات المالية غير المشروعة الموجهة لأغراض إرهابية.

ونرحب بمراعاة العناصر التي تعزز الاستراتيجية مع التركيز على حقوق الإنسان ونوع الجنس، فضلا عن الاعتراف بالتهديد الناجم عن استخدام التكنولوجيات الجديدة والناشئة. ونود أن نذكر مرة أخرى بأهمية مضاعفة جهودنا لاستكمال عملية صياغة اتفاقية عامة بشأن الإرهاب الدولي.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن التزام بيرو الراسخ بمكافحة التهديدات التي تشكلها هذه الآفة ودعمها لتلك المكافحة.

السيد بيناراندا (الفلبين) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب الفلبين باتخاذ القرار 298/77 بتوافق الآراء، بشأن الاستعراض الثامن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ونشكر الميسرتين المشاركتين، كندا وتونس، فضلا عن فريقيهما، على قيادتهما. ونشكر الأمين العام على تقريريه (A/77/266 و A/77/718)، اللذين استرشدت بهما تلك العملية.

ومن الأهمية بمكان بالنسبة للدول التي تواجه الإرهاب وجود استراتيجية توافقية وعالمية حقا لمكافحة الإرهاب، تجسد التوازن بين المصالح المتنوعة للدول الأعضاء، فضلا عن التوازن بين الركائز الأربع للاستراتيجية. لقد تغير العالم منذ عام 2021، عندما اعتمدنا استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (القرار 291/75). وغيرت جائحة مرض فيروس كورونا المشهد الأمني العالمي. ونتيجة للقيود الحدودية الناجمة عنها، حوّل الإرهابيون عملياتهم إلى الفضاء الإلكتروني حيث يبثون خطابهم لجمهور أسير على شبكة الإنترنت التي لا يزالون يجوسونها حتى الآن.

قبل ست سنوات تحديدا، فرضت منظمة إرهابية تسترشد بتنظيم داعش حصارا على منطقة ماراوي في جنوب الفلبين. وأثبت تحليل

للشبكة في وقت لاحق أن للمنظمة صلات بجماعات إرهابية دولية يسرت لها تدفق الأموال والمقاتلين الإرهابيين الأجانب وكذلك الدعم المادي. ولكن تصرفت الفلبين بشكل عاجل باعتماد استراتيجية وطنية على أساس الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب؛ وإقامة شراكات مع المجتمعات المحلية؛ ومكافحة تمويل الإرهاب؛ وتعزيز مراقبة الحدود، بما في ذلك من خلال دوريات الحدود البحرية المشتركة؛ وتكثيف إنفاذ القانون؛ وتحسين التعاون الدولي؛ وتجديد تشريعاتنا لمكافحة الإرهاب. نعمل أيضا بشكل وثيق مع الشركاء بشأن برنامج الأمم المتحدة لمكافحة سفر الإرهابيين في المجالين الجوي والبحري.

لقد تغيرت التوقعات، وأحرز تقدم كبير، كما أبرز مسؤولونا في الإحاطات أمام لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن. ولئن كانت الدول الأعضاء تتحمل المسؤولية الرئيسية عن مكافحة الإرهاب، فإن حادثة ماراوي، بعناصرها العابرة للحدود الوطنية، تدل على الحاجة إلى استراتيجية عالمية. ولكي تظل استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب سديدة، يجب أن تبقى وثيقة حية تتطور مع الزمن والأساليب المتغيرة للإرهاب، ولكن واقعية ومستجيبة لاحتياجات الدول الأعضاء. لذلك، بينما ترحب الفلبين بالتحديثات في النسخة الثامنة من استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب والاحتفاظ بالمبادئ الرئيسية، فإنها تلاحظ أن فترة الاستعراض قصيرة. نتطلع إلى تحديثات جوهرية بعد ثلاث سنوات من الآن، عندما نحتفل بمرور عشرين عاما على استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

ونؤكد على أهمية حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني لتتم مكافحة الإرهابيين دون تجاهل حقوق الإنسان الذي يغدي تجنيد من يحلون محلهم. إن برنامج الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان لعام 2021 في الفلبين أداةٌ لتعزيز المشاركة المنهجية والمتسقة فيما بين كيانات الأمم المتحدة والدول الأعضاء والشركاء الدوليين والمجتمع المدني. بما أن مكافحة الإرهاب تشمل مختلف كيانات الأمم المتحدة – ومن بينها مكتب مكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ووحدة أفرقة الأمم المتحدة القطرية/المنسقين المقيمين – فإن هناك حاجة إلى مزيد من التآزر والاتساق. ويوفر البرنامج المشترك نموذجا جيدا لتسخير تعددية الأطراف من أجل تحقيق تعاون ملموس وعملي وسديد على الصعيد القطري. وأحد مجالات التعاون التقني الستة في إطار البرنامج المشترك هو النهج القائم على حقوق الإنسان لمكافحة الإرهاب، بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. ونعمل بشكل وثيق مع مكتب مكافحة الإرهاب، بما في ذلك على النهوض بحماية حقوق ضحايا الإرهاب، بما يتماشى مع نهجنا الشامل، الذي يدمج الحاجة إلى معالجة الدوافع الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز برامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج ذات الصلة.

ونرحب ببرامج بناء القدرات بالشراكة مع كيانات الأمم المتحدة والدول الأخرى، بينما نشدد على وجوب أن تكون بناءة، وأن ترتكز على احتياجات البلدان المعنية، وأن تستنير على النحو الواجب بالسياق الإنمائي والأمني في الميدان. ويجب أن تراعي الأولويات الوطنية على النحو الواجب وينبغي متابعتها بالتنسيق مع الجهات المسؤولة عن ذلك. نظرا للطابع العابر للحدود الوطنية للتطرف والإرهاب، يمكن أن يستفيد تنفيذ خطط العمل الوطنية من إقامة تعاون أقوى بين المنظمات والآليات الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف.

ولا نزال ملتزمين بضرورة استناد جهود مكافحة الإرهاب إلى احترام سيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها ووحدتها، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

وفي إطار النسخة الثامنة من استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، نتطلع إلى العمل مع مكتب مكافحة الإرهاب، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وكيانات الأمم المتحدة ذات الولايات ذات الصلة والشركاء الآخرين من أجل التنفيذ المتكامل والمتوازن للاستراتيجية عبر منظومة الأمم المتحدة ومتابعة جهود مكافحة الإرهاب بما يتفق مع احترام الملكية الوطنية والأولويات الوطنية.

السيد رحمتولين (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): لا شيء يمكن أن يبرر أبدا العمل الإرهابي. ولا يمكن لأي ذريعة دينية أن تبرر

الأساليب العنيفة. وفي الوقت نفسه، لن نتمكن أبدا من دحر الإرهاب في الأجل الطويل ما لم نعالج الظروف المؤدية إلى انتشاره.

للأسف، لا تزال مسألة مكافحة الإرهاب ملحة. في ذلك السياق، تعتقد كازاخستان أن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب تظل أداة متميزة لتعزيز الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب. والاستراتيجية لا تبعث برسالة واضحة مفادها أن الإرهاب غير مقبول بجميع أشكاله ومظاهره فحسب، بل إنها تعقد العزم أيضا على اتخاذ خطوات عملية، فرديا وجماعيا، لمنع الإرهاب ومكافحته. وتشمل تلك الخطوات العملية طائفة واسعة من التدابير، من تعزيز قدرة الدول على مواجهة التهديدات الإرهابية إلى تحسين تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

وتواصل كازاخستان الإسهام في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب. فقد صدق بلدنا على جميع اتفاقيات وبروتوكولات الأمم المتحدة العالمية الـ 19 لمكافحة الإرهاب، وهو ينفذ بدقة جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. تدعم كازاخستان تنفيذ خطة العمل المشتركة المعتمدة في آذار/مارس 2022 لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في وسط آسيا. وقد أدرجت السلطات القضائية في كازاخستان 25 منظمة، بما فيها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة، بوصفها متطرفة وإرهابية. ونتخذ خطوات عملية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ولمواجهة دعاية التطرف والإرهاب على الإنترنت، شُغّل نظام معلومات التحكم السيبراني في كازاخستان في عام 2019. نولي اهتماما كبيرا لإعادة تأهيل مواطني كازاخستان العائدين من سورية والعراق نتيجة لعمليتي زهوسان والرصافة الإنسانيتين، ولا سيما النساء والأطفال. إذ أعيد أكثر من 620 مواطنا إلى كازاخستان من مناطق النزاع. وعادت الغالبية الساحقة منهم إلى الحياة الطبيعية وأعيد إدماجهم في المجتمع. وفي منطقتنا، ننفذ، إلى جانب مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا، برنامج تعزيز القدرة على الصمود ضد التطرف العنيف في آسيا، الذي يهدف إلى تعزيز القدرة على الصمود في مكافحة التطرف العنيف. ونواصل أيضا تقديم الدعم المالي لتنفيذ تلك التدابير. ففي العام الماضي، خصصت كازاخستان مبلغ 000 50 دولار لأنشطة مشروع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وتم تخصيص نفس المبلغ هذا العام.

وفي الختام، أؤكد مجددا دعمنا القوي للإجراءات الثنائية والمتعددة الأطراف الرامية إلى تحقيق عالم خال من الإرهاب.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير بشأن هذا البند في هذه الجلسة. سنستمع إلى بقية المتكلمين بعد ظهر اليوم في الساعة 15/00

رُفعت الجلسة الساعة 13/00.